تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على صغار الفلاحين- ـات في مصر
منتجو- ـات الدواجن نموذجًا

فبراير 2023

شبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية
سيادة شعبية على الغذاء والأرض والثروات

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

الكاتب: **احمد خليفة**

تحرير ومراجعة: **د. ايمان اللواتي**

الترجمة لإلنجليزية: **أحالم سالمي**

تصميم واخراج: **ozads.org**

هـذا العمـل بالتعـاون بيـن مؤسسـة روزا لكسـمبورغ، مكتـب شـمال إفريقيـا وشـبكة شـمال افريقيـا للسـيادة الغذائيـة

تـم دعـم هـذا العمـل مـن قبـل مؤسسـة روزا لكسـمبورغ

ان محتـوى هـذه المطبوعـة هـو مسـؤولية الكاتـب ولا يعبـر بالضـرورة عـن موقـف مؤسسـة روزا لكسـمبورغ أو شـبكة شـمال إفريقيـا للسـيادة الغذائيـة.

فيفري 2023

أحمد خليفة

ahmedkh2020@gmail.com

كاتب صحفي وباحث مصري، متخصص في القضايا الاقتصادية والاجتماعية، عمل لسنوات على تغطية الاحتجاجات العمالية، في صحف ومواقع مصرية وعربية، وله العديد من الكتابات عن المسألة الفلاحية وقضايا صغار المنتجين والعمال والعاملات الزراعيين. كما له كتابات تتعلق بقضايا البيئة وتأثير التغيرات المناخية على صغار الفلاحين.

فهرس

ملخص دراسة **7**

مدخل إلى جوهر الأزمة **8**

1. مصر وتداعيات الحرب الروسية 11
2. صناعة الدواجن تتلقى الضربات الأولى 13

نشأة صناعة الدواجن في مصر **15**

1. "اللحوم البيضاء" وتغير النمط الغذائي 16
2. نمو مستمر.. "الدواجن" صناعة تسبق عمرها 17
3. إنفلونزا الطيور..من الانتكاسة إلى عودة النمو 18

الاكتفاء الذاتي من الدواجن.. حقيقة يغلفها الوهم **21**

بنية صناعة الدواجن في مصر **25**

الآثار الأولية للحرب الروسية على صغار منتجي الدواجن: دراسة ميدانية **29**

1. نمط للحياة وسيادة على الغذاء 30
2. وعي حاضر وتكتلات غائبة 33
3. التربية المنزلية.. درع النساء والأطفال في الريف 34
4. العلاقة بين تربية الدواجن في الريف ووضعية المرأة داخل الأسرة 36

حلول ومقترحات **39**

1. بدائل تركيبات الأعلاف 39
2. تطبيقات عملية 40
3. الزراعة التعاقدية.. حل مستدام للأزمة 41
4. تكنولوجيا الاتصال ومحاولات التنظيم ونقل الخبرات 44

خاتمة **45**

ملخص دراسة

جسدت تربية الدواجن في مصر عبر عقود طويلة مظهرًا من أهم مظاهر سيادة صغار الفلاحين على الغذاء في الريف. ونتيجة لطبيعة نشأة صناعة الدواجن في البلاد، ظل غالبية القطاع في أيدي صغار المنتجين، كما ظل مصبوغًا بالصبغة الفلاحية نظرًا لارتباط مَزارع الدواجن بالأراضي الزراعية، فهي ملحقة بها أو تتوسطها، ويُكوِن ناتج الزراعة مع ناتج تربية الدواجن الدخل الأساسي لملايين الفلاحين في مصر.

كما تمثل تربية النساء للدواجن والطيور في الريف، فيما يعرف بـ"تربية الأسطح" أو "التربية المنزلية" إضافة لعمل النساء في تجارة الدواجن، أهمية اجتماعية واقتصادية كبيرة للأسر الريفية خاصة النساء والأطفال، حيث يُحسن عمل النساء من وضعيتهن داخل الأسرة، وجعلهن أكثر استقلالية ومشاركة في صنع القرار والتخطيط لمستقبل الأسرة، بقدر مساهمتهن في نفقات المنزل.

واجه صغار منتجي الدواجن في مصر أزمات عديدة كان أبرزها أزمة إنفلونزا الطيور في العام 2006، لكن الأزمة هذه المرة أكثر ضراوة، فآثار الحرب الروسية الأوكرانية تنطوي على مخاطر كبيرة تهدد صناعة الدواجن في البلاد، والتي تصل استثماراتها إلى نحو 100 مليار جنيه، ويشتغل بها أكثر من 3 ملايين عامل. رغم ذلك، لم تكن الحرب الروسية الأوكرانية سوى المفجر لجملة من المشكلات الاقتصادية في مصر تراكمت خلال سنوات طويلة.

تناقش الدراسة نشأة صناعة الدواجن في مصر وبنية هذه الصناعة، والتطورات التي طرأت عليها، والسياسات التي تسيرها، وهيمنة الرأسمال الكبير على مفاصل صناعة الدواجن على الرغم من بقاء النسبة الأكبر من المزارع تحت أيدي صغار المنتجين. فيما تحاول الدراسة رصد النتائج الأولية لآثار الحرب الروسية الأوكرانية على صغار منتجي الدواجن. كما تم طرح من خلال الدراسة حلولًا مقترحة للأزمة، ومناقشة أهمية مسألة تنظيم صغار منتجي الدواجن في روابط وتكتلات، تستطيع حل مشكلاتهم والدفاع عن مصالحهم.

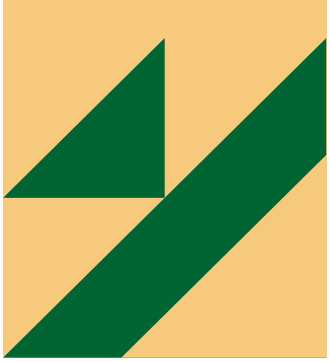

مدخل إلى جوهر الأزمة

لم يكن العالم قد تعافى بعد من تداعيات جائحة كورونا "كوفيد - 19" خلال عامين من عمر الوباء، عُصف فيهما باقتصاديات الكثير من الدول، وأُلقي بملايين البشر تحت خط الفقر، وسقط ملايين آخرون في دائرة الجوع،[1] حتى فجرت الحرب الروسية على أوكرانيا في 24 فبراير/ شباط من العام 2022، أزمات اقتصادية أكثر ضراوة، يبدو أنها لم تبلغ بعد، حدودها القصوى، ونحن على بعد شهرين من الذكرى الأولى لإطلاق الرئيس فلاديمير بوتين، نفير هذه الحرب.

مع الأسابيع الأولى من القصف الروسي على أوكرانيا، اتجهت أسعار الغذاء إلى الارتفاع بنسب وصلت إلى 30 %، خاصة أسعار الحبوب والأعلاف، والزيوت النباتية، مدفوعة بحالة من عدم اليقين من استمرار صادرات طرفي الحرب في التدفق، إذ أن روسيا وأوكرانيا توفران وحدهما أكثر من ثلث صادرات العالم من الحبوب، متمثلة في 19 % من الإمدادات العالمية من الشعير، و14 % من إمدادات القمح، و4 % من إمدادات الذرة. كما يساهم البَلدان بنحو 52 % من احتياجات العالم من زيوت دوار الشمس (عباد الشمس).[2]

جاء نقص إمدادات الأسمدة الزراعية وارتفاع أسعارها، جراء الحرب، ليُنْبِئَنَا باحتمالات تفاقم أزمة الغذاء في المستقبل القريب، فالعديد من دول آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية تعتمد على روسيا، في تأمين 50 % من احتياجاتها من الأسمدة، حيث تأتي روسيا في المرتبة الأولى عالميًا في إمدادات أسمدة النيتروجين، والمرتبة الثانية بالنسبة لإمدادات البوتاسيوم، وهي أكبر ثالث مورد لأسمدة الفوسفور، ما يهدد بخسارة 66 مليون طن من محاصيل

1 دفعت جائحة "كوفيد 19-" ما بين 143 و163 مليون شخص إلى براثن الفقر في عام 2021، وهددت تداعيات الجائحة بدفع أكثر من 70 مليون إلى هوة الفقر المدقع، وإجمالًا ارتفع عدد من يعانون الجوع في العام 2021 إلى 828 مليون بزيادة قدرها نحو 46 مليون منذ 2020 – "تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم" الصادر عن الأمم المتحدة في العام 2022.

2 بيان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - شو دونيو، المعنون بـ: "أثر الحرب في أوكرانيا على توقعات الأمن الغذائي والتغذية" صدر في 25 مارس/آذار 2022.

الـذرة والأرز والقمـح، مـن إنتاجيـة العـام 2023، حـال اسـتمر نقـص إمـدادات الأسـمدة، وبالتـالي ارتفـاع أسـعارها، والتـي قفـزت بنسـبة 250 % منـذ 2019 وحتـى مايو/آيـار مـن العـام 2022.[3]

وتقلصـت قـدرة البلديـن عـلى اسـتمرار صادراتهـما مـن الغـذاء، لتوقـف الصـادرات الأوكرانيـة مـن الحبـوب والزيـوت جـراء إغـلاق الموانـئ، وكذالـك تقييـد روسـيا الاختيـاري لصادراتهـا مـن الحبـوب والزيـوت والأسـمدة والطاقـة، أو بفعـل العقوبـات المفروضـة عليهـا.

لم تكمـن الأزمـة فحسـب في تعطُّـل صـادرات روسـيا وأوكرانيـا - طـرفي الـصراع (ظاهريًـا)، عـلى الرغـم مـما تمثلـه صادراتهـما كرقـم هـام في معادلـة الغـذاء العالميـة، لكـن الأزمـة تتجسـد أيضًـا في تقليـص صـادرات دول أخـرى لهـا أهميـة نسـبية لإمـدادات الغـذاء العالميـة، بدعـوى توفـير احتياجـات شـعوبها والإبقـاء عـلى قـوى العـرض المحـلي ضمـن حـدود آمنـة.

اتخـذت العديـد مـن الـدول إجـراءات أربكـت عمليـات إمـداد الغـذاء بشـكل أكـبر، إذ رفضـت الصـين مناشـدات الاتحـاد الأوروبي بضـخ كميات مـن احتياطاتها مـن الحبـوب لسـد العجـز ووقـف الارتفـاع المسـتمر للأسـعار، وقـررت الهنـد حظـر صادراتهـا مـن القمـح.

وفي مايو/آيـار مـن العـام 2022 أوقفـت أندونسـيا صادراتهـا مـن زيـت النخيـل، مـا أحـدث أزمـة كبـيرة، حيـث توفـر أندونسـيا نحـو نصـف إمـدادات زيـت النخيـل عالميًـا. كـما أوقفـت الأرجنتـين تصديـر فـول الصويـا، وأوقفـت كازاخسـتان تصديـر القمـح ودقيـق القمـح، وأوقفـت كوسـوفو تصديـر القمـح، وطحـين الـذرة، وأوقفـت تركيـا تصديـر زيـوت الطعـام ولحـوم البقـر والضـأن والماعـز، وأوقفـت صربيـا تصديـر القمـح والـذرة وزيـت الطعـام. وإن كانـت هـذه القـرارات قـد تغـيرت نسـبيًا فيـما بعـد، لكنهـا عَقَّـدَت وعَمَّقَـت مـن الأزمـة.

وعـلى التـوازي، أدت الحـرب بمـا انتجتـه مـن اضطرابـات جيوسياسـية إلى ارتفـاع أسـعار الغـاز والنفـط لأعـلى مسـتوى لهـا منـذ 14 عامًـا، حيـث وصـل سـعر النفـط إلى نحـو 140 دولارًا للبرميـل، في مـارس/آذار مـن العـام 2022، قبـل أن تتراجـع الأسـعار قليـلًا ثـم تعـاود الارتفـاع.[4]

3 بيان الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو جوتيريش" في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.
4 نشرة "آفاق أسواق السلع الأولية" - البنك الدولي - أبريل/نيسان 2022.

وهكـذا ظلـت أسـعار النفـط في اضطـراب دائـم مـا بـين ارتفـاع وانخفـاض، متأثـرة تـارة بوعـود "أوبـك" [5] أو أعضـاء فيهـا أو متحالفـة معهـا "أوبـك بلـس" بزيـادة إنتاجيتهـا، وتـارة أخـرى متأثـرة بقـرارات خفـض الإنتـاج أو بقائـه ضمـن المسـتويات المعتـادة، وثالثـة، بتطـور الأوضـاع عـلى سـاحات القتـال، والمفاوضات الدائـرة حـول الحـرب وظـروف الإغـلاق. لكـن عـلى أيـة حـال ظلـت الأسـعار طيلـة العـشرة أشـهر الماضيـة، أعـلى بكثـير مـن مسـتوى الـ 60 دولارًا - متوسـط أسـعار البرميـل في السـنوات الخمـس السـابقة عـلى الحـرب.

خلقـت الحـرب الروسـية عـلى أوكرانيـا، موجـة تضخميـة عالميـة كبـيرة في قطـاع الغـذاء، خاصـة الحبـوب والأعـلاف، وفي قطـاع الأسـمدة، إضافـة لقطـاع الطاقـة - والـذي فاقـم مـن اضطـراب سلاسـل التوريـد وارتفـاع تكلفـة الغـذاء. امتـدت الموجـة التضخميـة لتشـمل كافـة أوجـه الإنتـاج الزرعـي والصناعـي، وزادت مـن توقعـات الانكـماش الاقتصـادي، وتباطـؤ النمـو، خاصـة في منطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا، والتـي تعتمـد دولهـا عـلى اسـتيراد السـلع الأوليـة، وتعـاني مـن ضغـوط كبـيرة عـلى عملاتهـا المحليـة لأسـباب متعـددة، باسـتثناء دول مجلـس التعـاون الخليجـي والتـي عـلى العكـس، انتعـش اقتصادهـا بفعـل ارتفـاع أسـعار النفـط والغـاز، وللمـرة الأولى منـذ سـنوات أصبـح الحديـث عـن تحقيـق فائـض كبـير في الموازنـة العامـة في الكثـير مـن دول الخليـج أمـرًا محققًا.[6]

ليسـت الحـرب الدائـرة الآن في أوكرنيـا، إلا فصـلًا مـن أزمـة النظـام العالمـي، فهي مـن ناحيـة تعبـيرًا عـن رغبـة عارمـة لـدى روسـيا في اسـتعادة مكانتهـا القديمـة، كشريـك فاعـل في سـاحة الهيمنـة الاقتصاديـة والسياسـية والعسـكرية عالميًـا، ومـا بـين الولايـات المتحـدة الأمريكيـة - الطـرف الآخـر الحقيقـي لهـذه الحـرب - والتـي تسـعى إلى الإبقـاء عـلى هيمنتهـا كقطـب أوحـد، منـذ انتهـاء الحـرب البـاردة وتفـكك الاتحـاد السـوفيتي، وهـو الوضـع الـذي رأت روسـيا وهـي تتخـذ قـرار الحـرب، أن ظروفـه الموضوعيـة في طريقهـا للتـلاشي. وإن كانـت روسـيا لا تـرى أن عالمًـا ذو قطبـين سـوف يُبعـث مـن جديـد، بقـدر مـا تـرى أن عالمًـا ذو أقطـاب متعـددة حانـت لحظـة مولـده.

5منظمة الدول المصدرة للنفط (بالإنجليزية: Organization of the Petroleum Exporting Countries) وتختصر: أوبك (بالإنجليزية: OPEC)

6 توقع البنك الدولي أن تستمر دول الخليج في تحقيق فائضًا مزدوجًا قويًا في الميزانية العامة، في العام 2022 يصل إلى 5.4 % من إجمالي الناتج المحلي. يستمر على المدى المتوسط، مدفوعًا بارتفاع أسعار النفط والغاز- تقرير البنك الدولي في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

لم يكن ذاك الذي وقع في الشهور الأولى من حرب الرابع والعشرين من فبراير/ شباط، سوى مقدمة لأزمة تتشابك وتتعمق يومًا بعد آخر، مُلقية بظلالها الكئيبة على هؤلاء القابعين على بعد عشرات الآلاف من الكيلو مترات، يكابدون شظف العيش، أزمة، تهدد الملايين من صغار الفلاحين والمنتجين في البلدان الفقيرة بفقد سبل سيادتهم على الغذاء.

1. مصر وتداعيات الحرب الروسية

في مصر، جاءت الحرب الروسية على أوكرانيا، لتعمق من الأزمة الاقتصادية في البلاد، لكنها لم تكن سوى المفجر لجملة من المشكلات تراكمت عبر سنوات، كانت سياسة الاستدانة فيها، هي خيار النظام الأوحد في معالجة الأزمات المتلاحقة.

منذ العام 2017 شهدت مصر قفزة كبيرة في معدل تضخم الأسعار حيث وصل إلى 30.7 % خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول 2017 مقارنة بالفترة المناظرة من عام 2016.[7]

جاءت القفزة مدفوعة بتبعات قرار "تعويم الجنيه" في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، لينخفض سعره إلى 17.30 أمام الدولار الأمريكي مقابل 8.88 قبل التعويم، إضافة لقرارات الحكومة المتزامنة بزيادة أسعار الوقود، والكهرباء، استجابة لشروط صندوق النقد الدولي بتحرير سعر الصرف وتقليل حجم الإنفاق العام على بنود الدعم، قبل أن يوافق على منح مصر قرضًا بقيمة 12 مليار دولار خلال ثلاث سنوات.

واصلت معدلات التضخم ارتفاعها بشكل مطرد خلال السنوات الخمس الأخيرة، مع استمرار الدولة في سياستها في التعامل مع سعر الصرف والفائدة، والتي تخضع لشروط صندوق النقد، ما زاد من معاناة الشرائح الاجتماعية صاحبة الدخول المنخفضة، في ظل ضعف الإنفاق على شبكة الحماية الاجتماعية وميل الدولة الدائم لتقليصه.

7 "النشرة الشهرية لأسعار المستهلكين" - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء [جهة حكومية] - إصدار يناير 2018.

فيما رفعت الدولة يدها بشكل تام عن دعم صغار الفلاحين والمنتجين، وتركهم فريسة للموجات المتتالية لارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج من التقاوي والأسمدة والمبيدات الزراعية، والأعلاف، ما شكل ضغوطًا كبيرة على صغار منتجي الغذاء في مصر، وقلص هامش أرباحهم، نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج.

وسجلت آخر بيانات صادرة عن البنك المركزي المصري في نوفمبر/تشرين الثاني من العام 2022، ارتفاعًا في المعدل السنوي للتضخم الأساسي، بنسبة 19 % في أكتوبر/تشرين الأول 2022، مقابل 18 % في سبتمبر/أيلول 2022. جاء الارتفاع مدفوعًا بقرار البنك المركزي المصري في الـ 27 من أكتوبر/تشرين الأول، بتحرير سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية، بواسطة سعر صرف مرن، ليسجل الدولار الأمريكي نحو 24.18 جنيه، في خلال 72 ساعة، ليخسر الجنيه نحو 22 % من قيمته قبل قرار البنك المركزي، وإجمالًا فقد الجنيه المصري نحو 55 % من قيمته منذ يناير/كانون الثاني 2022. ومن المتوقع أن يواصل الجنيه المصري الانخفاض (رسميًا) أمام العملات الأجنبية خلال الربع الأول من 2023، ليصل الدولار إلى أكثر من 30 جنيهًا. وعامة فإن الأسعار في السوق السوداء تراوحت خلال شهر ديسمبر/كانون الأول 2022 ما بين 32 و37 جنيهًا للدولار.

مثلت خدمة الدين (أقساط الديون وفوائدها) عبئًا كبيرًا على الموازنة العامة للدولة، وصلت إلى أكثر من ثلث الموازنة، كان الحل السريع والذي تتبناه الحكومة كلما شعرت بضغط خدمة الدين، هو "الاستدانة مرة اخرى". هكذا عبر وزير المالية المصري محمد معيط عن سياسة الحكومة المصرية، في لقاء متلفز قبل ثلاث سنوات، عندما سأله مقدم البرنامج عن كيفية تسديد خدمة الدين المصري والتي تجاوزت 800 مليار جنيه مصري عام 2019، مجيبًا ببديهية وهدوء شديدين: "سوف استلف مرة أخرى".[8]

وارتفع حجم الدين الخارجي من 55 مليار دولار في 2016، إلى 155.7 مليار دولار في الربع الأول من العام 2022، بحسب البنك المركزي المصري،[9] بزيادة نحو 300 % خلال 6 سنوات.

هذه الدائرة الجهنمية لسياسة الاستدانة، سواء القروض المباشرة أو الاستثمار في أدوات الدين (الأموال الساخنة) عن طريق طرح أوذن الخزانة للبيع، إضافة لتوجيه النظام المصري للجزء الأعظم من الاستثمارات والمدخلات الدولارية -

8 لقاء مع وزير المالية المصري محمد معيط ببرنامج "بالورقة والقلم" على فضائية "TeN"
https://www.youtube.com/watch?v=eMYnleBQLdA&ab_channel=TeNTV

9 "تقرير الوضع الخارجي للاقتصاد المصري" - البنك المركزي المصري- 2021/2022.

منذ صعود الرئيس عبد الفتاح السيسي للسلطة في 2014 - إلى قطاع الاستثمار العقاري والبنية التحتية، دون القطاعات الإنتاجية في مجالي الزراعة والصناعة، زاد من الوضعية الهشة للاقتصاد المصري، وجعلته أكثر تأثرًا بتداعيات الحرب الروسية.

تشير دراسة للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري (جهة حكومية) إلى انخفاض دخول نحو 19.8 % من الأسر المصرية جرّاء الأزمة الروسية الأوكرانية، كما انخفض استهلاك حوالي 74 % من الأسر من السلع الغذائية. وخفَضَت 90 % من الأسر استهلاكها من البروتينات (لحوم وطيور وأسماك). بينما عانت 36.9 % من الأسر التي انخفض دخلها من عدم كفاية الدخل، ولجأ 95 % من تلك الأسر إلى الاقتراض لسد احتياجاتها.[10]

وقَدَّرَت الحكومة المصرية تكلفة الأثر المباشر للحرب الروسية الأوكرانية على الموازنة العامة للدولة بنحو 130 مليار جنيه سنويًا، فضلًا عن 335 مليار جنيه، تكلفة غير مباشرة.[11]

شهد الاقتصاد المصري خلال العام 2022، أزمة مالية خانقة، ضاعفت الحرب الروسية على أوكرانيا من حدتها، تجسدت في نقص الاحتياطي الأجنبي، وعجز الدولة عن توفير السيولة الدولارية اللازمة لعمليات الاستيراد خاصة بعد ارتفاع أسعار السلع عالميًا وزيادة تكاليف الشحن جراء الحرب، ما هدد قطاعات إنتاجية هامة بالتوقف، نظرًا لأن الجزء الأكبر من الواردات المصرية هي سلع أولية ووسيطة لا غنى عنها سواء فيما يتعلق بالغذاء مثل القمح والزيوت، أو مستلزمات عمليات الإنتاج الزراعي والصناعي، فضلًا عن عبء توفير السيولة الدولارية لتسديد الدفعات المستحقة من خدمة الديون.

2. صناعة الدواجن تتلقى الضربات الأولى

تلقت صناعة الدواجن في مصر الضربات الأولى والمباشرة لآثار الحرب الروسية على أوكرانيا، بعد الارتفاع الكبير في أسعار الأعلاف - العصب الرئيسي لصناعة الدواجن - نظرًا لأن أكثر من 80 % من مدخلات صناعة الأعلاف، من الذرة وفول الصويا إضافة للمركزات الصناعية، هي سلع مستوردة.

10 "أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأسر المصري" - تقرير صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – اعتمادا على دراسة حالة أجراها في أكتوبر/تشرين الأول 2022.

11 تصريحات رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي - رويترز- مايو/آيار 2022.

وقد ضاعفت الأزمة من أسعار الأعلاف في الأسواق المصرية بنسبة تزيد عن 160 %، فمن نحو 8 آلاف جنيه لسعر الطن في فبراير/شباط من العام 2022 إلى أكثر من 21 ألف جنيه في ديسمبر/كانون الأول 2022.

ساهم في زيادة أسعار الأعلاف ونقصها في الأسواق، أزمة العملة الأجنبية في مصر، وتعقيدات الإفراجات البنكية، حيث وصلت شحنات مستلزمات إنتاج الأعلاف المحتجزة في الموانئ في أكتوبر/تشرين الأول 2022 إلى 1.5 مليون طن ذرة، و400 ألف طن من فول الصويا. بينما قُدرت الكميات التي تحتاجها صناعة الدواجن من مستلزمات الأعلاف شهريًا بـ 650 ألف طن ذرة و250 ألف طن فول صويا.[12]

وتهدد أزمة ارتفاع أسعار الأعلاف، ملايين المنتجين من صغار الفلاحين، والذين يشكلون نحو 65 % من حجم صناعة الدواجن في البلاد، بالخروج من عملية الإنتاج، وفقد سيادتهم على الغذاء. كما تهدد أكثر من 100 مليون مصري بنقص "إمدادات الغذاء الذاتية" من لحوم الدواجن والتي مثلت لعقود مصدرًا رخيصًا للبروتين الحيواني، مقارنة باللحوم الحمراء والأسماك.

12 بيانات المركز الإقليمي للأغذية والأعلاف التابع لوزارة الزراعة المصرية.

نشأة صناعة الدواجن في مصر

كانت لا تزال أصوت هتافات الجماهير، خلال مظاهرات "انتفاضة الخبز"[13] في 18 و19 يناير/كانون الثاني 1977، "يا سادات ليه ما عادتش كيلو اللحمة بـ60 قرش" و"سيد بيه يا سيد بيه [رئيس مجلس الشعب ثم وزير الزراعة] كيلو اللحمة بقى بجنيه" تتردد على آذان الرئيس محمد أنور السادات، عندما ثار صارخًا في وجه أعضاء حكومته ورجال حزبه الناشئ (الحزب الوطني الديمقراطي) بعد ما وصل حجم استيراد البلاد من "الدواجن المجمدة" إلى 120 مليون دولار سنويًا (سعر الدولار 40 قرشًا نهاية العام 1978) متهمًا "التنمية الشعبية"[14] بالتقصير ومطالبًا باستبدال استيراد الدواجن بالتوسع في إنشاء المزارع. فمنذ منتصف السبعينيات كانت الهوة تتسع بين الطاقة الإنتاجية للحوم، والطاقة الاستهلاكية، فانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم، كما انخفض نصيب الفرد منها، وتسارعت أسعار اللحوم الحمراء، لتصل إلى واحد جنيه للكيلو في بداية عام 1977 بزيادة تقترب من 100 %، عن الأسعار في عامي 1975 و1976، وهو ما تم ترجمته في شعارات " انتفاضة الخبز".

وُقِعَ السادات آنذاك في معضلة كبيرة، كيف يستطيع السيطرة على الزيادة الكبيرة لمعدلات تضخم أسعار المستهلكين، تجنبًا لتكرار انتفاضة كادت أن تطيح به، بعد شروعه في اتخاذ إجراءات رفع الأسعار والتي تراجع عنها للسيطرة على غضب الجماهير، وفي الوقت ذاته، يستمر في توجهه نحو سياسات السوق المفتوح، والتي انتهجها بعد حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973، وما تستلزمه من إجراءات تقشفية وتخفيضًا لسعر العملة المحلية، وهي المعضلة التي فشل في حلها، ففي عام 1979 خفضت الحكومة المصرية الجنيه بنسبة 50 % ليسجل

13 "انتفاضة الخبز" هي مظاهرات شعبية اندلعت يومي 18 و19 يناير/كانون الثاني 1977 في عدة مدن مصرية، ضد مشروع الموازنة الذي قدمته الحكومة في السابع عشر من نفس الشهر، وتضمن إجراءات تقشفية كبيرة، شملت رفع أسعار المواد والسلع الأساسية، بغرض تخفيض عجز الموازنة، في إطار الاتفاق الذي بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي.

14(استحدث الرئيس محمد أنور السادات وزارة تحت مسمى "وزارة التنمية الشعبية" كما تشكلت لجنة بنفس الاسم داخل الحزب الوطني الحاكم، والذي كان يتولى السادات رئاسته.

60 قرشًا أمام الدولار، كما فُرضت إجراءات تقشفية كبيرة.[15]

كان الحل الذي تبناه الرئيس السادات في البداية للحد من مشكلة نقص اللحوم، هو استيراد "الدواجن المجمدة" لسد احتياجات الاستهلاك المحلي، بوصفها بديلًا رخيصًا للحوم الحمراء. لكن كما ذكرنا فقد انزعج السادات بشدة عندما تفاجئ من تكلفة الاستيراد الضخم آنذاك، فضلًا عن ارتفاع أسعارها حيث وصل سعر "الفرخة" إلى 110 قروش في الجمعيات الاستهلاكية، رغم تخصيص جزءًا من الموازنة لدعم استيراد "الدواجن المجمدة".

قرر السادات الاستعاضة عن استيراد الدواجن تدريجيًا، بالتوسع في صناعة الدواجن في مصر، فافتتح في العام 1979 "محطة دواجن تلا" بمحافظة المنوفية لإنتاج دواجن التسمين وبيض المائدة، وهو المشروع الذي بلغت تكلفته آنذاك 1.5 مليون جنيه مصري (نحو 3 ملايين دولار أمريكي)، ومَوَّل المشروع ونفذه جمعية تعاونيات الإصلاح الزراعي.

كما أصدر السادات قرارًا بقيام بنك التسليف الزراعي التعاوني بتقديم قروض للمزارعين الراغبين في إنشاء مزارع للدواجن على أراضيهم، بقيمة 22 ألف جنيه وبفائدة لا تزيد عن 3 %، ما ساهم في فتح الطريق لنمو صناعة الدواجن في مصر، تلك الصناعة الحديثة والتي وإن كانت قد بدأت منذ أوائل الستينيات، من خلال "مؤسسة الدواجن" والتي تحولت فيما بعد إلى "الشركة العامة للدواجن"، إلا أن البداية الحقيقية لتلك الصناعة كانت في عصر السادات.

1. "اللحوم البيضاء" وتغير النمط الغذائي

لم يأت تغيير نمط غذاء المصريين فيما يتعلق باللحوم، دفعة واحدة، فقد اعتمد المصريون لقرون من الزمن على اللحوم الحمراء (الأبقار والجاموس والخراف والماعز) إلى جانب لحوم الطيور البلدي (الدجاج والبط والإوز والحمام والرومي والأرانب)، أما فيما يتعلق بدواجن التسمين المعروفة بالمسمى الدارج "الفراخ البيضاء" فلم تكن معروفة بشكل كبير في مصر حتى السبعينيات، كما بدأ استهلاكها بين أهل المدن، تحت ضغط ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء، بينما كانت سلعة مرفوضة في الريف بشكل تام حتى منتصف الثمنينيات، بدعوى أنها تفتقد للقيمة الغذائية، وكان يُعير الشخص ضعيف البنية بأنه: "تغذى على فراخ بيضاء".

15 كتاب "الاقتصاد والسياسة والمجتمع في عصر الانفتاح" - الدكتور جلال أمين.

شـيئًا فـشيء تغـيرت الثقافـة الغذائيـة فيـما يتعلـق باللحـوم، واعتمـد المصريـون تدريجيًـا عـلى "الفـراخ البيضـاء" بشـكل كبـير في العقـود التاليـة، نظـرًا لرخـص ثمنهـا قياسًـا باللحـوم الحمـراء، وانتـشرت محـال بيـع ومجـازر "الفـراخ البيضـاء" في القـرى والنجـوع كـما في المـدن، وإن كان الدجـاج البلـدي والبـط والإوز والأرانـب قـد ظلـت عـلى موائـد الفلاحـين والميسـورين مـن أهـل المـدن، بفضـل التربيـة المنزليـة والتـي تحملـت مسـؤوليتها النسـاء في الريـف المـصري.

2. نمو مستمر.. "الدواجن" صناعة تسبق عمرها

توسـعت صناعـة الدواجـن بشـكل كبـير خـلال عقـدي الثمانينيـات والتسـعينيات، وفي وقـت قصـير، قياسًـا بعمرهـا، قفـزت قفـزة هائلـة، حيث وصـل إنتـاج دواجن التسـمين في العـام 1991، إلى 291 ألـف طـن لحـوم، مـن 459 ألـف طـن - حجـم إجـمالي المتـاح للاسـتهلاك، بنسـبة اكتفـاء ذاتي بلغـت 63.4 %، وبلـغ نصيـب الفـرض 8.83 كيلـو جـرام سـنويًا (مـن إجـمالي الاسـتهلاك). واسـتمرت صناعـة الدواجـن في النمـو خـلال عقـد التسـعينيات ليصـل الإنتـاج مـن لحـوم الدواجـن إلى 402.4 ألـف طـن في العـام 1995، مـن 578.6 ألـف طـن - حجـم المتـاح للاسـتهلاك، بنسـبة اكتفـاء ذاتي بلغـت 69.55 %، كـما بلـغ نصيـب الفـرد مـن لحـوم الدواجـن 10.6 كيلـو جـرام سـنويًا. ومـع نهايـة التسـعينيات، وصـل إنتـاج لحـوم الدواجـن إلى 593 ألـف طـن، مـن 644.1 ألـف طـن – حجـم المتـاح للاسـتهلاك، بنسـبة اكتفـاء ذاتي بلغـت 92.7 %.[16]

وفي الأعـوام الخمسـة الأولى مـن الألفيـة الثالثـة، قفـزت إنتاجيـة البـلاد مـن لحـوم الدواجـن، بشـكل كبـير، بلغـت ذروتهـا في العـام 2003، مسـجلة 946 ألـف طـن، بنسـبة اكتفـاء ذاتي 106.05 %، حيـث لم يتعـدى إجـمالي المتـاح للاسـتهلاك في ذلـك العـام 898 ألـف طـن، ووصـل نصيـب الفـرد إلى 13.34 كيلـو جـرام سـنويًا، وحتـى حلـول عـام 2005 لم تقـل نسـبة الاكتفـاء الـذاتي عـن 102 %.[17]

النمـو الكبـير في معـدل إنتـاج لحـوم الدواجـن، كان انعكاسًـا للنمـو في عـدد المـزارع منـذ الثمانينيـات وحتـى عـام 2005، والـذي بلـغ بحسـب اتحـاد منتجـي الدواجـن نحـو 30 ألـف مزرعـة آنـذاك، مُسـجَلًا منهـا نحـو 25 % فقـط، بينـما تخضـع أغلبيـة المـزارع للاقتصـاد غـير الرسـمي.

16 "دراسة اقتصادية لإنتاج واستهلاك لحوم الدواجن في مصر في الفترة من 1991: 2005" - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية، بالتعاون مع قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة المنصورة – مجموعة باحثين.

17 المصدر السابق.

وصل عدد الطيور الداجنة في عام 2005، إلى أكثر من 700 مليون طائر، منها نحو 459 مليون طائر من دجاج بداري التسمين (الفراخ البيضاء)، ونحو 13.246مليون طائر، من بداري البياض (الدجاج المنتج للبيض) والنسبة الباقية موزعة ما بين الدجاج البلدي والبط والإوز والأرانب والرومي. ووفر دجاج بداري التسمين (الفراخ البيضاء) 84 % من إجمالي استهلاك لحوم الدواجن في مصر عام 2005، بواقع 559 ألف طن، من إجمالي 664 ألف طن، بينما وفرت باقي أنواع الطيور 16 % بواقع 105 ألف طن.[18]

استطاعت مصر تصدير"كتاكيت" و"بيض تفقيس" بقيمة 6.8 مليار جنيه سنويًا، من فائض الإنتاج، قبل أن يتوقف التصدير بفعل أزمة إنفلونزا الطيور في 2006.

كما نما إنتاج "بيض المائدة" بشكل كبير في عام 2005 ليصل إلى 270 ألف طن بيض، بنسبة اكتفاء ذاتي وصلت إلى 99.3 %، وبلغ نصيب الفرض حينها 3.1 كيلو جرام سنويًا، بمعدل 8.5 جرام يوميًا (متوسط وزن البيضة 55.5 جرام).[19]

3. إنفلونزا الطيور.. من الانتكاسة إلى عودة النمو

تعرضت صناعة الدواجن في مصر لانتكاسة كبيرة منذ عام 2006، جراء انتشار مرض إنفلونزا الطيور، وتكبدت صناعة الدواجن والتي كانت تبلغ استثماراتها آنذاك نحو 20 مليار جنيه، خسائر بقيمة 12 مليون جنيه يوميًا. وقالت الحكومة حينها إنها خسرت نحو 2 مليار جنيه خلال الستة أشهر الأولى من عمر الفيروس، فيما بلغت الإصابات البشرية التي أُبلغ عنها 350 إصابة، ووفاة قرابة 120 شخصًا. واعدمت السلطات المصرية على مستوى الجمهورية نحو 40 مليون طائر، مملوك أغلبها لصغار المنتجين، والتربية المنزلية، فيما فقد نحو مليون شخص عملهم بسبب توقف المزارع عن الإنتاج.[20]

أدى انتشار فيروس إنفلونزا الطيور في مصر، إلى تراجع إنتاج الدواجن خلال السنوات التالية لعام 2006، مع استمرار انتشار الفيروس، ففي يوليو/تموز من عام 2010، قالت مصادر حكومية إن البلاد خسرت 25 % من قطعان أمهات الدواجن بسبب الفيروس، وإجمالًا انخفض الإنتاج اليومي من 2 مليون طائر إلى 1.5 مليون طائر.

18 "النشرة السنوية لإحصاءات الثروة الحيوانية" - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – أعداد مختلفة.

19 المصدر السابق

20 "القضاء على إنفلونزا الطيور في مصر" - تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة وصحة الحيوان التابعة لـ"الفاو".

دفع الفلاحون من صغار منتجي الدواجن والعاملون بالقطاع في جميع أنحاء مصر الثمن الأكبر لإنفلونزا الطيور، فإنتاج الدواجن وبيعها يمثلان كما تقول "منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة" (الفاو) المصدر الرئيسي للدخل للسواد الأعظم من صغار ملاك الأراضي الزراعية والمزارعين في مصر، وتعتقد المنظمة الدولية أن إنتاج الدواجن وبيعها يشكلا نحو 30 % من دخل إجمالي الفلاحين والمشتغلين بالزراعة في مصر. [21]

كشف فيروس إنفلونزا الطيور عن أزمة كبيرة في بنية الصناعة، تلك البنية المتأخرة، حيث تعمل غالبية المزارع بطرق تقليدية، وهي قائمة على نظام مزارع أرضية/مفتوحة، تعمل بنظام التهوية الطبيعية، وتكون عرضة للأمراض، بشكل أكبر من المزارع المغلقة سواء الأرضية أو "البطاريات" والتي يتم التحكم في درجات الحرارة والرطوبة والتهوية والإضاءة فيها بطريقة أوتوماتيكية. كما كشف الفيروس عن تخلف آليات الطب البيطري في مصر، والفشل الكبير للحكومة في مواجهة الأزمة.

كان لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، دورًا كبيرًا في مكافحة فيروس إنفلونزا الطيور في مصر والذي انتشر بضراوة شديدة، حيث أنشأت بالتعاون مع الحكومة المصرية "وحدة الطوارئ لعمليات الأمراض الحيوية العابرة للحدود"والتي ساهمت في الفترة من 2006 وحتى 2017 في إنشاء 230 وحدة وبائية، وتدريب 15 ألف من العاملين في القطاع البيطري على سبل إدارة تفشي الوباء. إضافة لتدريب 600 طبيب بيطري ميداني و250 من مقدمي خدمات الصحة الحيوانية، إضافة لتدريب نحو 1000 من منتجي الدواجن وأصحاب المزارع.[22]

وتَعتبر "منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة" أن "الفيروس" لا يزال متوطنًا في جمهورية مصر العربية، على الرغم من أنه لم يتم الإبلاغ عن أية إصابات بشرية بإنفلونزا الطيور في مصر منذ 2017، فالجهود التي بذلت أدت إلى الحد من ظهور الفيروس وانتشاره في مجموعات الدواجن، كما تعززت قدرات قطاع الصحة الحيوانية في مصر خلال العقد الماضي.

عادت صناعة الدواجن للنمو مرة أخرى، لتحقق خلال السنوات الثلاث الأخيرة معدلات إنتاج عالية، حيث وصل إنتاج مصر من الدواجن في 2022، إلى 1.4 مليار طائر سنويًا، وأكثر من مليون طن من لحوم الدواجن، بنسبة اكتفاء ذاتي

21 المصدر السابق.

22 المصدر السابق

95 %. وبلـغ إنتـاج البـلاد مـن بيـض المائـدة 13 مليـار بيضـة، بمـا يفـوق الاكتفـاء الـذاتي، وبلغـت كميـة لحـوم الطيــور والدواجـن 1.8 مليـون طـن (وزن قائـم). فيـما تبلـغ الاسـتثمارات في قطـاع الدواجـن - المـزارع ومصانـع الأعـلاف والمجـازر ومنافـذ بيـع الأدويــة البيطريــة واللقاحـات - نحـو 100 مليـار جنيـه، ويسـتوعب القطـاع التجـاري للدواجـن 3 مليـون عامـل.[23]

احتلـت صناعـة الدواجـن في مـصر أهميـة اقتصاديـة كبـيرة، فخـلال الثلاثـة عقـود الماضيـة كان الإنتـاج الداجنـى ركيـزة أساسـية مـن ركائـز مصـادر الإنتـاج الحيـواني، ومـن الإنتـاج الزراعـي بشـكل عـام. وبلغـت قيمـة الإنتـاج الداجنـي نحـو 61 مليـار جنيـه مـا يعـادل 28.9 % مـن قيمـة الإنتـاج الحيـواني والبالـغ 210.8 مليـار جنيـه عـام 2020/2021، مـا يمثـل نحـو 10.23 % مـن قيمـة الإنتـاج الزراعـي البالـغ 595.8 مليـار جنيـه.[24]

23 بيانات صادرة عن مركز المعلومات الصوتية والمرئية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

24 النشرة السنوية لتقديرات الدخل من الإنتاج الزراعي – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – 2020/2021

الاكتفاء الذاتي من الدواجن.. حقيقة يغلفها الوهم

منذ منتصف التسعينيات تطورت إنتاجية الدواجن، وبيض المائدة بشكل كبير، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الدواجن في عام 1995 نحو 69.55 %، وفي عام 1996 نحو 77.43 %، وفي عام 1997 نحو 80.86 %. وخلال عامي 2000 و2001 كانت القفزة الأكبر في إنتاجية الدواجن، حيث بلغ الإنتاج في العام الأول (2000) نحو641 ألف طن، بزيادة عن العام السابق له (1999) نسبتها 8 %، وبنسبة اكتفاء ذاتي وصلت إلى 98.48 %. وفي العام الثاني (2001) بلغ الإنتاج نحو 816 ألف طن، بزيادة عن العام السابق له (2000) نسبتها 27.3 %، ليتخطى حجم الإنتاج من لحوم الدواجن، حجم المتاح للاستهلاك والذي بلغ في العام 2001 نحو 773.9 ألف طن فقط، بنسبة اكتفاء ذاتي 105.44 %.

وهكذا، ظلت إنتاجية الدواجن خلال الخمس سنوات الأولى من الألفية الثالثة في معدل مرتفع، لم تنخفض فيها نسبة الاكتفاء الذاتي عن 102 % عام 2005. وإن كانت إنفلونزا الطيور قد أدت إلى انتكاسة صناعة الدواجن لسنوات، فإنها عادت للنمو بشكل كبير كما ذكرنا، فوصلت نسبة الاكتفاء الذاتي في 2017 إلى 91.5 %، وفي 2018 إلى 94 %، وتراوحت نسبة الاكتفاء الذاتي في أعوام 2019 و2020 و2021 و2022 بين 94 و96 %، ووصلت الإنتاجية في العام 2022 إلى نحو 1.8 مليون طن لحوم دواجن (وزن قائم).

أما عن إنتاجية بيض المائدة، فقد تراوحت نسبة الاكتفاء الذاتي منذ منتصف التسعينيات وحتى العام 2022 بين حد أدنى 96 %، وحد أقصى 100 %. أي أنه خلال أكثر من 25 عامًا، كانت مصر إما مُقتربة أو مُحقِقة بالفعل للاكتفاء الذاتي من بيض المائدة، والذي يُعد من أهم عناصر البروتين الحيواني، ومن أهم عناصر الغذاء بشكل عام.

إذن، ما الذي يجعل من هذه الأرقام عن الاكتفاء الذاتي حقيقة غير مكتملة؟

تَكمُن الأزمة في أن صناعة الدواجن تعتمد بشكل أساسي على الأعلاف، والتي تمثل نحو 70 % من تكاليف الإنتاج الداجني، وتُعتبر الذرة أهم مكونات الأعلاف حيث أنها المسؤولة عن مركزات الطاقة، وتمثل نسبة 60 % من تركيبة العلف. لكن المساحة المنزرعة بالذرة في مصر أقل من أن تلبي الاحتياجات حيث أنها لا تزيد عن 2.7 مليون فدان سنويًا في جميع العروات، منها 830 ألف فدان ذرة صفراء، تُنتج نحو 2 مليون طن من النوعين (بيضاء وصفراء) تمثل نحو 16 % فقط من الاكتفاء الذاتي، وتستورد البلاد الـ84 % الباقية (10 ملايين طن) من الأرجنتين وأوكرانيا والبرازيل وبنسبة أقل من الولايات المتحدة بقيمة 2 مليار دولار سنويًا[25] (أسعار ما قبل الحرب).

وتراوح سعر الذرة الصفراء في الأسواق بداية ديسمبر/كانون الأول 2022 بين 12 و14 ألف وخمسمائة جنيه، بنسبة زيادة حدها الأقصى نحو 159 % والأدنى نحو 115 % عن الأسعار في بداية فبراير/شباط 2022، حيث لم يتجاوز سعر الطن حينها 5 آلاف وستمائة جنيه.

يأتي فول الصويا، كثاني أهم مكونات الأعلاف، وهو مسؤول عن البروتين داخل تركيبة العلف، ويمثل نحو 30 % من تركيبة العلف. تستورد مصر نحو 90 % من احتياجاتها من فول الصويا، وبلغت واردات مصر من فول الصويا 4.5 مليون طن خلال العام 2021، فيما استوردت مصر فول صويا خلال السبعة أشهر الأولى من العام 2022 بما قيمته 1.8 مليار دولار.[26] وتعتمد مصر على الولايات المتحدة الأمريكية في توفير النسبة الأكبر من احتياجاتها من فول الصويا، ثم على الأرجنتين والبرازيل وأوكرانيا وأرجواي.

ووصل سعر فول الصويا في الأسواق المصرية إلى 30 ألف جنيه، بداية ديسمبر/كانون الأول من العام 2022، بنسبة زيادة 172.7 % عن الأسعار في بداية فبراير/شباط 2022، حيث لم يتجاوز سعر الطن حينها 11 ألف جنيه.

أما بقية مكونات الأعلاف، من المركزات الصناعية، مثل مضادات السموم ومضادات الـ"كولستربيا" وأملاح الخميرة وغيرها من المكونات، فيتم استيرادها بالكامل من الخارج، فضلًا عن استيراد الأدوية واللقاحات البيطرية.

25 نشرة الإحصاءات الزراعية – 2020/2021 – قطاع الشؤون الاقتصادية وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

26 بيانات صادرة عن الإدارة المركزية للحجر الزراعي.

إن هـذا الحجـم الهائـل مـن الاعتـماد عـلى الاسـتيراد في توفـير مسـتلزمات الأعـلاف مـن مـواد خـام أوليـة ومركـزات صناعيـة، والأدويـة واللقاحـات البيطريـة، يجعـل الاكتفـاء الـذاتي مـن الدواجـن، في مهـب الريـح. ويحيلنـا إلى أن خيـوط هـذه الصناعـة الهامـة لمنظومـة الغـذاء المـصري، ليسـت في أيـدي المنتجـين أو الدولـة، مـا يجعلهـا عرضـة في أي وقـت للانهيـار السريـع، خاصـة وأن 65 % مـن بنيـة صناعـة الطيـور ترتبـط بصغـار المنتجـين والذيـن لـن يسـتطيعوا الصمـود في وجـه الأزمـات لفـترات طويلـة.

غـير ذلـك فـإن مـصر تبقـى مـن أقـل دول العـالم، سـواء مـن حيـث اسـتهلاك الدواجـن وبيـض المائـدة، مقارنـة بعـدد السـكان، أو مـن حيـث نصيـب الفـرد منهـما حيـث لم يتعـدى نصيـب الفـرد 15.7 كيلوجـرام سـنويًا مـن لحـوم الدواجـن، و130 بيضـة سـنويًا.

ومـا كان الارتفـاع الملحـوظ في اسـتهلاك لحـوم الدواجـن في السـنوات الأخـيرة، وزيـادة نصيـب الفـرد، مـن 11.6 كيلـو جـرام سـنويًا عـام 2018 إلى 15.7 كيلـو جـرام سـنويًا عـام 2021، إلا تعويضًـا عـن النقـص في نصيـب الفـرد مـن اللحـوم الحمـراء مـن إجـمالي المتـاح مـن الاسـتهلاك، حيـث انخفـض نصيـب الفـرض في العـام 2021 إلى 7.3 كيلـو جـرام سـنويًا، بانخفـاض يزيـد عـن 78 % عـن العـام 2018 فـكان يبلـغ نصيـب الفـرد حينهـا 13 كيلـو جـرام مـن اللحـوم الحمـراء. بينـما انخفـض حجـم المتـاح مـن اسـتهلاك اللحـوم الحمـراء مـن 1.7 مليـون طـن عـام 2018 إلى 952 ألـف طـن في العـام 2021، بنسـبة انخفـاض قدرهـا 78.5 %.[27]

نقطـة أخـرى هامـة تجعـل مـن الاكتفـاء الـذاتي مـن الدواجـن وبيـض المائـدة، حقيقـة غـير مكتملـة، وهـي الارتفـاع الكبـير في أسـعارهما، مـا يمنـع نمـو الاسـتهلاك بقـدر يتناسـب مـع عـدد السـكان، ويمنـع زيـادة نصيـب الفـرد منهـما بشـكل يحقـق التغذيـة السـليمة لـلأسر وخاصـة الأطفـال، في ظـل تـدني دخـول المواطنـين. فالملايـين مـن الأسر المصريـة صـارت عاجـزة عـن الولـوج إلى غـذاء ندعـي أننـا حققنـا الاكتفـاء الـذاتي منـه، بعدمـا وصـل سـعر كيلـو الدواجـن مـن دجـاج بـداري التسـمين (وزن قائـم) نهايـة ديسـمبر 2022، إلى نحـو 50 جنيهًـا للمسـتهلك، ووصـل سـعر البيضـة الواحـدة إلى 3 جنيهـات.

27 احتسبت النسب المئوية بواسطة الباحث اعتمادًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن "تطور كمية الإنتاج المحلي ومتوسط نصيب الفرض من اللحوم الحمراء والبيضاء" من 2016 وحتى 2021.

وتتقلص قدرة الأسر المصرية على الولوج إلى الغذاء بشكل عام وإلى مصادر البروتين الحيواني بشكل خاص، يومًا بعد آخر. إنها حقيقة تدعمها تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وآخرها دراسة "أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأسر المصري" والصادرة في أكتوبر/تشرين الأول 2022، - المشار إليها سابقًا - والتي ترصد تخفيض 90 % من الأسر المصرية استهلاكها من البروتينات الحيوانية (لحوم وطيور وأسماك). فيما تمتلئ المواقع الصحفية بتقارير وتحقيقات عن عجز الأسر المصرية عن مجاراة ارتفاع الأسعار خاصة في اللحوم والدواجن، وتوجهها لاستبدال لحوم الدواجن، بشراء هياكل الدجاج (الأجنحة والأرجل والرقاب) من المجازر.

استخدام الأسر لهياكل الدجاج كوجبة بديلة للحوم الدواجن، ليس شيئًا جديدًا، فهي وجبة أساسية لدى الأسر الأكثر فقرًا في مصر، لكن الجديد، هو اتساع حجم الأسر التي تعتمد عليها، لتشمل شرائح كانت تعد من متوسطي الدخل من العمال والموظفين. هذا ما تشير إليه أيضًا العديد من التحقيقات الصحفية.

ما يزيد من بؤس الوضع هو صدور تقارير من منظمات حكومية تنصح المواطنين بتناول أرجل الدواجن نظرًا لقيمتها الغذائية العالية، هذا ما تضمنه تقريرًا صدر نهاية ديسمبر 2022 من المعهد القومي للتغذية. وبعيدًا عن حقيقة القيمة الغذائية الموجودة في أرجل الدواجن وهياكلها، فإن توقيت صدور التقرير وطريقة تناول وسائل الإعلام المحسوبة على الحكومة معه وإسرافها في الإشادة به، يحيلنا إلى أن التقرير يخدم التوجه الحكومي الرامي إلى التعمية عن معدلات التضخم المرتفعة، وإقناع المواطنين أنه من الطبيعي بل والمفيد تغيير أنماط غذائهم دون تذمر.

بنية صناعة الدواجن في مصر

التوجه الداعم لصناعة الدواجن، من قبل الدولة، وإقراضها للفلاحين من أجل إنشاء المزارع، وتوفيرها لمستلزمات الإنتاج بأسعار مدعمة، في المرحلة الأولى من تعاملها مع هذا القطاع الهام، فضلًا عن طبيعة الصناعة ونشأتها حيث اتجهت في البداية إلى الريف، ركز العدد الأكبر من المزارع في أيدي صغار المنتجين، والذين كانوا يملكون مساحات من الأراضي الزراعية تتراوح بين فدان وعشرة أفدنة.

ليس معنى هذا أن الرأسمالية المصرية لم تكن جزءًا من استثمارات هذه الصناعة منذ نشأتها، فعلى العكس كان رجالها طامحون في الاستحواذ على نصيب كبير منها منذ البداية.

من بين هؤلاء، كان رجل "الانفتاح" وعضو "لجنة التنمية الشعبية" بالحزب الوطني، توفيق عبد الحي،[28] والذي كان يستحوذ على استيراد نصف واردات مصر من الدواجن المجمدة حتى عام 1979. تلقف الرجل رغبة السادات في إحلال صناعة الدواجن محل الاستيراد، وكما كان يجني المكاسب من استيرادها، رغب في ألا يخسر تلك المكاسب عند التوجه للإنتاج. وفي خلال فترة قصيرة كان عبد الحي وعثمان أحمد عثمان،[29] وغيرهما من رجال الأعمال يملكون مئات المزارع والمجازر.

28 توفيق عبد الحي، هو رجل أعمال مصر تربى في التنظيم الطليعي للاتحاد الاشتراكي نهاية عهد جمال عبد الناصر، ثم انقلب ليتبنى سياسات الانفتاح الاقتصادي ويدافع عنها بشراسة في عهد الرئيس السادات. صعد بسرعة كبيرة في مجال المال والأعمال وكون ثروة واستثمارات كبيرة، مستفيدًا من موقعه في إدارة مجلة التنمية الشعبية والتي كانت تصدر عن وزارة التنمية الشعبية ولجنة التنمية الشعبية بالحزب الوطني، لقب بـ"فتى الشعبية المدلل" واتهم في القضية المعروفة إعلاميًا بـ"استيراد الدواجن الفاسدة" وهرب في عام 1982 خارج البلاد قبيل ساعات من توجيه الاتهام له.

29 عثمان أحمد عثمان، هو مهندس مصري بدء مقاولًا صغيرًا في نهاية الأربعينيات، أسس شركة المقاولون العرب، واشترك في بناء السد العالي بنسبة يختلف عليها الكثيرون، أيد بشدة سياسة الانفتاح للسوق الحر التي انتهجها السادات، وارتبط معه بعلاقة مصاهرة، توسعت استثماراته لتشمل العديد من المجالات.

لكن ظلت غالبية مزارع الإنتاج الداجني خاصة مزارع "بداري التسمين" والتي تمثل 80 % من جملة الإنتاج، في أيدي صغار المنتجين نتيجة لطبيعة نشأة الصناعة، وسهولة إنشاء المصانع وامتلاكهم الأراضي التي ستقام عليها، وسهولة الحصول على مستلزمات الإنتاج ودعمها من قبل الدولة. فضلًا عن طبيعة الصناعة والتي تتميز بسرعة دوران رأس المال، وعدم احتياجها لمساحات زراعية كبيرة، فقد أُعتبرت عند نشأتها من الصناعات القليلة التي تستطيع تحويل موارد إنتاج ذات قيمة منخفضة إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية مرتفعة واستراتيجية هامة. وبذلك مكنت المُنتِجين من جني أرباح سريعة تجعلهم راغبين في التوسع، كما شجعت منتجين جدد على الدخول في القطاع وهو ما يفسر التوسع الهائل في القطاع منذ الثمانينيات.

مر قطاع الدواجن في مصر، بثلاثة مراحل منذ أواخر السبعينيات، المرحلة الأولى استمرت حتى عام 1987، وكانت توفر الدولة فيها مستلزمات الإنتاج بأسعار مدعمة، بهدف تنمية تلك الصناعة الناشئة. ثم المرحلة الثانية من 1987 إلى 1992 وقلصت الدولة خلالها دعمها لمستلزمات الإنتاج. بعد ذلك تأتي المرحلة الثالثة والتي رفعت خلالها الدولة يدها تمامًا عن دعم مستلزمات الإنتاج، بل وتخارجت هي بشكل شبه تام من الاستثمار في صناعة الدواجن.

أثر ذلك على قدرة صغار المنتجين على الاستمرار في الإنتاج، وصب في مصلحة الشركات الكبيرة، لكن صغار المنتجين ظلوا لهم النسبة الأكبر من حيث عدد المزارع وحجم الإنتاج خاصة فيما يتعلق بدجاج التسمين.

إلا أن السيطرة الفعلية على عصب صناعة الدواجن، وُضِعَت في أيدي شركات كبرى ورجال أعمال مصريين وأجانب. فصناعة الدواجن ليست مجرد الحلقة الأخيرة من عملية الإنتاج والتي تتمثل في مزارع التسمين أو مزارع تربية الدجاج البياض، لكنها تمدد لحلقات إنتاجية أولية ذات أهمية وتأثير كبيرين على صناعة الدواجن، مثل مزارع الدواجن الأمهات المنتجة لبيض التفريخ، ومعامل إنتاج "الكتاكيت"، ومزارع تربية الدواجن الأجداد، ومزارع أمهات تثمين الدواجن والبيض المخصب، إضافة لشركات الأعلاف والأدوية. كما تشكل مكاتب السمسرة والوساطة الكبرى باعتبارها حلقة تسويق الإنتاج الداجني ضررًا كبيرًا على صغار المنتجين.

ويستحوذ على الحلقات المتنوعة من الإنتاج والتوزيع والتسويق الداجني، عدد من الشركات الكبرى مملوكة لرجال أعمال مصريين وأجانب، تتحكم في كل ما

يتعلق بالصناعة وتحدد كافة الأسعار ابتداء من "الكتاكيت" والأعلاف والأدوية والأمصال، ونهاية بأسعار المنتج النهائي من اللحوم وبيض المائدة.

من بين تلك الشركات، تأتي "الريان للدواجن" بدمياط كإحدى الشركات المهيمنة على إنتاج "الكتاكيت"، وتربية الدواجن الأجداد، داخل محافظات الدلتا.

ويبلغ إنتاج شركة الدقهلية أكثر من 12 مليون "كتكوت" سنويًا، وهي مملوكة لرجل الأعمال محمود العناني، رئيس اتحاد منتجي الدواجن، وتهيمن على نسبة كبيرة من إنتاج الدواجن الأمهات المنتجة لبيض التفريخ.

كما تعتبر شركة الوادي والتي تملكها عائلة توني فريج اللبنانية، من أكبر شركات إنتاج وتوزيع الدواجن في مصر، ويتنوع إنتاجها من "الكتاكيت" ودجاج اللحم وجدود الدواجن، إلى الأعلاف ومعدات الإنتاج، وتنتشر مصانعها في الإسكندرية ومدينة السادات والجيزة. وتمتد سلاسل الشركة في عدد من الدول العربية منها السعودية والإمارات ولبنان.

الشركة الوطنية الدولية "كب" هي أيضًا من بين الشركات ذات الإنتاج الداجني المتنوع، وواحدة من المسيطرين على سوق الدواجن في مصر، ويمتلكها رجل الأعمال السعودي سليمان الراجحي. فيما تستحوذ شركة القاهرة للدواجن، والمملوكة لرجال أعمال كويتيين على نصيب كبير من نسب التوزيع على سلاسل المطاعم الشهيرة. إضافة لشركة "كوكي" التي يملكها رجل أعمال إماراتي، وشركة العربية التي أسسها الشيخ صالح كامل.

تتحكم تلك الشركات إلى جانب عدد من مكاتب الوساطة التجارية وبورصات الدواجن الموازية التي تديرها تلك المكاتب، ومنها مكتب "السقا"، ومكتب "نحلة"، ومكتب "محمود الصعيدي" في مصير صناعة الدواجن في مصر.

يُقسم الأكاديميون والمؤسسات الرسمية، إنتاج الدواجن في مصر، إلى "إنتاج تجاري" و "إنتاج ريفي" يضم الإنتاج التجاري: الشركات الكبرى المنتجة لـ "قطعان جدود امهات اللحم وامهات البياض" والمزارع الكبيرة والمنتجة لـ"امهات إنتاج كتاكيت اللحم وبيض المائدة ودجاج التسمين"، كما يضم: المزارع المتوسطة والصغيرة المنتجة لـ"دجاج التسمين" وبعض معامل التفريخ الصغيرة.

أما الإنتاج الريفي، فيقصدون به: التربية المنزلية أو "تربية الأسطح" من البط والإوز والحمام والرومي والأرانب والدجاج البلدي. ويبلغ الإنتاج الريفي في آخر

البيانات الحكومية 320 مليون طائر بنسبة 15 % من الإنتاج الإجمالي للطيور.[30]

هذه التقسيمة (تجاري/ريفي) تجعل الأمر يبدو ظاهريًا وكأن 85 % من حجم إنتاج صناعة الدواجن، بعيدًا عن الدائرة الفلاحية، وهو أمرًا غير صحيح بالمرة. تشير البيانات الحكومية إلى أن أكثر من 65 % من الإنتاج داخل "القطاع التجاري الداجني" مبنيًا على المزارع الصغيرة، وهي منتشرة في كافة أنحاء الريف المصري خاصة محافظات الوجه البحري والتي تستحوذ على النسبة الأكبر سواء من حيث عدد المزارع أو الإنتاج.

لا يمكن فصل هذه المزارع وإنتاجها عن أصحابها من صغار الفلاحين، فهي جزءًا من تركيبتهم الفلاحية/الطبقية، ستجدها تتوسط أراضيهم، وستجد الرجل مع زوجته يعملان داخل مزرعتهما التي تتسع لـ 5 أو 10 آلاف دجاجة، ربما يعمل معهما شخصًا أو اثنان (عمال)، أو يعاونهما أبنائهم من الذكور والإناث. هذه الصورة شاهدناها في نحو 60 % من المزارع التي طوفناها في 5 محافظات أثناء العمل الميداني الخاص بهذه الدراسة. فضلًا عن أن الإنتاج الريفي الذي يعتمد على نظام منزلي/موسع، يعتقد الباحث أن إنتاجه له أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة، تفوق الأرقام الرسمية، وهو قطاع تحملت النساء في الريف مسؤوليته بشكل تام.

30 بيانات صادرة عن مركز المعلومات الصوتية والمرئية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

الآثار الأولية للحرب الروسية على صغار منتجي الدواجن: دراسة ميدانية

من المبكر أن نصل إلى أرقام فعلية دقيقة أو حتى تقريبية لحجم الضرر الواقع على صغار منتجي الدواجن والعاملين في هذا القطاع بشكل شامل. على المستوى الرسمي لم تقدم الحكومة ولا مؤسساتها الإحصائية سوى أرقامًا عامة عن أثر الحرب على مجمل الاقتصاد، كنا قد ذكرناها في صدر الدراسة. أبرز هذه الأرقام ما ذكره الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (جهة حكومية) من أن قرابة 20 % من الأسر المصرية انخفضت دخولها، جرّاء الأزمة الروسية الأوكرانية. هذا دون أن يخرج رقمًا رسميًا عن تأثير الحرب على صناعة الدواجن، حتى الآن، سوى ما يتعلق بارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، وما ترتب عليه من ارتفاع أسعار الدواجن أو بيض المائدة.

أما الاتحاد العام لمنتجي الدواجن، فقد خرج بالكثير من التصريحات، كان أبرزها ما قاله رئيسه محمود عناني، من أن 20 ألف مربي مهددون بالإفلاس جراء الأزمة، مؤكدًا إغلاق الكثير من المزارع نتيجة لنقص الأعلاف.

اعتمد سعينا لدراسة الآثار الأولية للحرب الروسية الأوكرانية، على صغار منتجي الدواجن، ومربي الأسطح (التربية المنزلية)، على عينة أولى شملت 40 منتجًا صغيرًا - تتراوح سعة مزارعهم بين 5 و15 ألف دجاجة، وعينة ثانية شملت 25 امرأة ما بين مربيات وبائعات، في 10 قرى بخمس محافظات هي "الشرقية والفيوم وبني سويف والجيزة والقليوبية".

يأتي اختيار العينة الأولى من صغار المنتجين نظرًا لأنهم يمثلون الشريحة الأوسع من صناعة الدواجن في البلاد، كما أنهم الأكثر عرضة للتأثر نظرًا لصغر رؤوس أموالهم، ونوعية مزارعهم (مزارع بدائية)، إضافة لاعتبارات اقتصادية واجتماعية هامة تتعلق بالطبيعة الفلاحية لصغار المنتجين وطريقة الإدارة الأسرية لمزارعهم، وهو ما سوف تبرزه الدراسة.

أما العينة الثانية فيرجع اختيارها، لما يمثله "الإنتاج الريفي الداجني" من أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة للأسر الفلاحية، خاصة النساء والأطفال، فضلًا عن الأهمية التاريخية والثقافية لتربية الدواجن في الريف، وهو أيضًا ما سوف تركز عليه الدراسة. وفيما يتعلق باختيار المواقع التي أُجريت فيها الدراسة، فتم مراعاة أن تتنوع ما بين محافظات تحتل مراكز متقدمة في الإنتاج مثل "الشرقية" وأخرى متوسطة الإنتاج مثل "بني سويف".

اعتمدت الدراسة أسلوب المقابلات الحوارية المرنة، والشاملة من حيث وحدة الموضوع، فيما كانت فردية أحيانًا وجماعية أحيانًا أخرى. تنوعت أسئلة المقابلات بين أسئلة تم إعدادها مسبقًا وأسئلة طرحتها طريقة سير المقابلات، بعض الأسئلة المعدة مسبقًا كان موحدًا في كل المقابلات، والبعض الآخر اختلف من مقابلة إلى أخرى. واستخدمت الدراسة أسلوب "الإحصاء الاستدالي" في تحليل البيانات المستخلصة من المقابلات.

1. نمط للحياة وسيادة على الغذاء

في محافظة الفيوم، جنوبي غرب القاهرة وعلى مسافة 90 كيلو متر من العاصمة، وفدنا على مزرعة "عم محمد" في محيط قرية المندرة، نهاية شهر أكتوبر، فتح لنا الأبواب، كانت المزرعة عبارة عن عنبرين بنظام المزارع المفتوحة، لكنها كانت فارغة من الدواجن، ليس فيها سوى معالف ومساقي الدجاج. هذا المشهد رأيناه في 6 مزارع من 40 مزرعة التقينا بأصحابها.

هنا سوف نقوم بسرد قصة مزرعة "محمد" مع ارتفاع أسعار الأعلاف وما اضطره لغلقها، بشيء من الاستفاضة، كاستثناء، عن سير السرد في الدراسة. هذا كون مزرعة "محمد" تقدم نموذجًا مجسدًا ليس فقط لآثار الأزمة على صغار منتجي الدواجن، بل وللنمط السائد في 60 % من المزارع التي طوفناها، من نَواحٍ مختلفة لها دلالات اقتصادية واجتماعية هامة.

يروي محمد ما دفعه للإغلاق: "كانت آخر دورة قمت بتربيتها 7 آلاف دجاجة من نوع "الساسو" [البلدي المحسن] وهي سعة المزرعة لَدَيَّ، موزعة على عنبرين. بدأت تسكين "الكتاكيت" في 24 يوليو، اشتريت العلف في بداية الدورة بـ10 آلاف وثمانمائة جنيه للطن، بعد 10 أيام اشتريت الطن بـ11 ألف جنيه، ثم بعد ثلاثة أسابيع اشتريت الطن بسعر 12 ألف جنيه، ثم في آخر الدورة في الخامس والعشرين من سبتمبر اشتريت الطن

بـ13 ألـف ومائتـي جنيـه، أي أننـي في خـلال 65 يومًـا اشـتريت العلـف بأربعـة أسـعار مختلفـة".

في نهايـة الـدورة كانـت حسـابات محمـد تنبئـه بتكلفـة بلغـت نحـو 329 ألـف جنيـه شـاملة سـعر "الكتاكيـت" وتكلفـة نقلهـا وتكلفـة الأعـلاف والأدويـة والإنـارة والميـاه، فيما بلـغ إجـمالي بيـع القطيـع 250 ألـف جنيـه فقـط، أي خسـارة قدرهـا 79 ألـف جنيـه.

مـا حـدث جعـل محمـد يتخـذ قـرار الإغـلاق بشـكل سريـع وقاطـع، لكنـه لم يكـن قـرارًا سـهلًا، فمزرعـة محمـد تتوسـط قطعـة أرض صغـيرة يمتلكهـا، وهـو يزرعهـا بنفسـه ليُكـون ريعهـا مـع أربـاح المزرعـة مصـدرًا لدخـل أسرتـه المكونـة مـن 4 أبنـاء، إضافـة لـه ولزوجتـه. فيـما تعاونـه زوجتـه في العمـل بالمزرعـة ويتنـاوب معهـما ولديه الكبيريـن واللـذان يدرسـا في الجامعـة، دون أن يسـتعينوا بعمالـة مـن خـارج الأسرة.

15 % مـن عينـة الدراسـة الأولى (أصحـاب مـزارع صغـيرة) يشـتركون مـع محمـد في اتخـاذ قـرار الإغـلاق السريـع لمزارعهـم، ثلثهـم اتخـذ القـرار بعـد تحقيـق الخسـارة في دورة تربيـة واحـدة، بينـما الثلثـان الآخـران اتخـذا القـرار بعـد الخسـارة في دورتـين متتاليتـين. كان محمـد فقـط مـن بينهـم، مـن يُـربي الدجـاج "الساسـو" بينـما جميعًـا يربـون "دجـاج بـداري التسـمين" (تُعـرف شـعبيًا باسـم الفـراخ البيضـاء، وتبلـغ انتاجيتهـا 80 % مـن حجـم إنتـاج لحـوم الدجـاج في مـصر).

انتـشرت الـ 15 % مـن عينـة الدراسـة الأولى والذيـن قاموا بإغـلاق مزارعهـم وعددها 6 مـزارع في 3 محافظـات هـي "الفيـوم والجيـزة والقليوبيـة" مـن إجـمالي 40 مزرعـة في 5 محافظـات شـملتها عينـة الدراسـة.

رغـم ذلـك القـرار السريـع فـإن 100 % ممـن اتخـذوا قـرارًا بإغـلاق مزارعهـم، أبـدوا نيتهـم في العـودة إلى نشـاطهم حـال انخفضـت أسـعار الأعـلاف، أو ارتفعـت أسـعار الدواجـن، بنسـبة تسـمح لهـم بتحقيـق هامـش ربـح مناسـب لسـد احتياجـات أسرهم.

يجـدر بنـا أن نشـير إلى ملاحظـة هامـة، وهـي أن الـ 15 % مـن عينـة الدراسـة الأولى والذيـن أغلقـوا مزارعهـم، فعلـوا ذلـك في الفـترة مـن نهايـة سـبتمبر وحتـى نهايـة أكتوبـر (مقابـلات العينـة تمـت مـن 20 أكتوبر/تشريـن الأول حتـى 10 نوفمـبر/ تشريـن الثـاني)، حيـث كانـت تبلـغ أسـعار الأعـلاف في نهايـة أكتوبـر نحـو 17 ألـف جنيـه، مـا يحيلنـا إلى أن النسـبة ربمـا كانـت لتـزداد إذا مـا أجرينـا هـذه المقابـلات في العـشرة أيـام الأولى مـن ديسـمبر حيـث وصلـت الأعـلاف لأكـثر مـن 21 ألـف جنيـه للطـن.

ويَعتقد 80 % من الذين ما يزالوا يواصلون نشاطهم الإنتاجي، من عينة الدراسة، أن مصيرهم الإغلاق إذا ما استمرت أسعار الأعلاف بهذا الارتفاع.

ويؤكد 70 % من عينة الدراسة الأولى أن نوع المزارع التي يستخدمونها تشكل سببًا إضافيًا لتفاقم الخسائر، فهي عبارة عن عنابر مفتوحة/أرضية، تؤدي طريقة إطعام الدجاج فيها عن طريق وضع الطعام في معالف، إلى إهدار الكثير من العلف ما يرفع من التكلفة، كما أن طبيعة العنابر تتسبب في فقدان نسبة كبيرة من الدواجن، لإصابتها ببكتريا "كلوستريديا" وهي بكتريا تصيب الطيور عبر الفم، عن طريق تناول العلف والماء الملوثين بـ"الزرق" (فضلات الطيور) أو التقاط الطيور لـ"الزرق" الموجود على فرشة أرضية المزرعة.

لكن رغم ذلك فهم لا يستطيعون تغيير مزارعهم إلى نظام مزارع البطاريات (أقفاص من السلك المجلفن) رغم أن نسبة إهدار العلف فيها معدومة، ونسبة إصابة الدواجن متدنية، ذلك لأن تكلفة مزارع البطاريات مرتفعة وتحتاج لرؤوس أموال كبيرة.

فيما يُجمع 100 % من عينة الدراسة الأولى أن نظام التسويق سببًا رئيسيًا في تدني هامش أرباحهم، وربما يأتي في الترتيب الثاني بعد ارتفاع أسعار الأعلاف، نظرًا لأنه يعتمد على سماسرة يقومون بدور الوسيط بين أصحاب المزارع وتجار الجملة، فهم يتحكمون في تحديد الأسعار، وأحيانًا يقومون بتثبيت السعر بالاتفاق مع التجار، وزيادة نسبة سمسرتهم في المقابل، على حساب المنتجين.

هناك دعاوى قضائية حركها "جهاز حماية المنافسة" ضد سماسرة قضت المحكمة بتغريمهم بسبب الاتفاق المسبق مع التجار على تثبيت الأسعار.

وتتوصل الدراسة إلى أن 35 % من العينة الأولى، يقومون على العمل بمزارعهم بمساعدة زوجاتهم وأبنائهم، دون الاستعانة بعمال من خارج الأسرة. و25 % من عينة الدراسة يقومون على العمل بمزارعهم بمساعدة زوجاتهم وأبنائهم، مع الاستعانة بعمال من خارج الأسرة. و40 % من عينة الدراسة الأولى، يوظفون عمالًا للقيام بمهام العمل بمزارعهم، ولا يقومون بأي عمل لا هم ولا أبنائهم، بينما 25 % من الـ 40 % الذين يوظفون عمالًا هم فقط من يقومون بالتأمين على عمالهم.

من بين عينة الدراسة الأولى مُنِيَ 60 % بخسائر تراوحت بين 30 إلى 80 ألف جنيه في دورة التربية الواحدة، واستطاع 30 % بالكاد جمع تكاليف الإنتاج، بينما حقق 10 % هامش ربح بسيط.

2. وعي حاضر وتكتلات غائبة

يـرى 40 % مـن عينـة الدراسـة الأولى (أصحـاب مـزارع صغـيرة) أن تقلـص الإنتـاج وخـروج صغـار المنتجـين مـن الصناعـة سـيعود بالبـلاد إلى اسـتيراد الدواجـن المجمدة، وهـو مـا سـوف يصـب في نصيـب "العتاولـة" كـما يصفهـم "الحـاج حـمادة" - صاحـب مزرعـة دواجـن بمركـز نـاصر بمحافظـة بنـي سـويف، أثنـاء مقابلتنـا معـه. حيـث يـرى أن: "الكثـير مـن المسـتوردين عيونهـم عـلى سـوق الدواجـن في مـصر ويسـعوا مـن سـنوات طويلـة إلى أخـذ نصيـب منـه منـذ أزمـة إنفلونـزا الطيـور في عـام 2006، ومـن مصلحتهـم تعـثر صناعـة الدواجـن".

بينـما يـرى 60 % مـن عينـة الدراسـة أن الاكتفـاء الـذاتي مـن الدواجن سـوف يسـتمر، حتـى لـو طُـرد نصـف المنتجـين الصغـار مـن السـوق، لأن نصيبهـم مـن الاسـتثمارات سـوف يذهـب إلى أصحـاب المـزارع الكبـيرة وشركات الدواجـن، والذيـن سـيعوضون خسـائرهم الآن - هـذا إن كانـوا قـد خـسروا أصـلًا - في المسـتقبل، بعـد طـرد أصحـاب المـزارع الصغـيرة لأنهـم حينهـا سـيكونوا قـد تحكمـوا في الأسـعار.

لوحـظ أن غالبيـة مـن أجرينـا معهـم المقابـلات مـن عينـة الدراسـة الأولى، أي أصحاب المـزارع الصغـيرة، لديهـم وعيًـا كبـيرًا بصناعـة الدواجـن وتاريـخ نشـأتها في مـصر، والمشـكلات التـي تعـاني منهـا الصناعـة، ربمـا يرجـع هـذا إلى أن 40 % منهـم ورثـوا الصناعـة عـن آباءهـم الذيـن أسسـوا مزارعهـم في بدايـة الثمانينيـات، عندمـا فتـح الرئيـس السـادات البـاب أمـام صغـار الفلاحـين لإنشـاء المـزارع ومنحهـم القـروض ومسـتلزمات الإنتـاج المدعمـة.

رغـم أن العينـة شـملت 5 محافظـات، إلا أنـه بنسـبة 100 % لا يرتبـط أحـدًا مـن المنتجـين الذيـن التقينـا بهـم بأيـة تكتـلات لأصحـاب المـزارع ومنتجـي الدواجـن، فهـم لا يسـمعون سـوى عـن الاتحـاد العـام، الـذي يدعـي الدفـاع عـن مصالحهـم، دون أن يفعـل هـذا حقًـا، في تصورهـم.

سـبب هـذا التصـور هـو علمهـم بطبيعـة قيـادات اتحـاد منتجـي الدواجـن، والذيـن هـم مـن أصحـاب المـزارع الكبـيرة وشركات الدواجـن، وهـو نفـس السـبب الـذي يجعـل أغلبهـم لا يؤمنـون بـدور الرابطـة أو التكتـل، حيـث يعتقـدون أن الأقـوى والأكـثر امتـلاكًا سـوف يسـيطر عـلى الرابطـة أو التكتـل ويسـخرها لخدمـة مصالحـه.

مـن بـين 40 مُنتِجًـا شـملتهم عينـة الدراسـة الأولى أبـدى 10 فقـط اسـتعدادهم الانخـراط في رابطـة للدفـاع عـن مصالحهـم، رغـم ذلـك طـرح المنتجـون العـشرة أفـكارًا تبـدو نابهـة لعمـل الربطـة أو التكتـل بصفـة عامـة.

ما يُغذي ثقافة غياب الروابط وانعدام الثقة لدى منتجي الدواجن في جدواها، أو قدرتها على تحسين ظروف إنتاجهم ورعاية مصالحهم، هو عدم وجود خبرات تنظيمية حية ومتوارثة لدى الفلاحين في مصر، وهي الفئة الاجتماعية التي ينمتي إليها غالبية صغار منتجي الدواجن. فلقد كانت نضالات الفلاحين خلال العقود الماضية مقتصرة على احتجاجات فلاحي الإصلاح الزراعي وتكتلهم للدفاع عن الأرض ضد ورثة الإقطاعيين، الذين حصل بعضهم على أحكام قضائية بانتزاع الأرض من الفلاحين، في مركز"يوسف الصديق" بالفيوم وفي قرية "سراندوا" بمحافظة البحيرة، وغيرها من الأماكن التي شهدت مثل هذه المعارك، لكنه كان نضالًا وقتيًا متفرقًا حتى أنه لم ينتج عنه تكتلات وروابط فلاحية تتميز بالاستمرارية. أما نقابات الفلاحين فهي تكوينات بيروقراطية مهمتها جمع الرسوم على المستخرجات الرسمية للفلاحين، بينما تهلل وتبرر للحكومة كل قرار تتخذه حتى لو كان ضد مصالح من تدعي تمثيلهم.

هكذا يقف صغار منتجي الدواجن غير متحدين في مواجهة تلك الأزمة يبحثون عن حلول فردية لا يمكن أن تنجو بهم، كما كان الحال في سنوات انتشار إنفلونزا الطيور ليواجهون خطر الإغلاق. لكن ما يحدث عند توقف مزرعة دواجن عن العمل ليس مجرد توقف لنشاط مُنتجي سلعة أو غذاء ما، إن صناعة الدواجن تمثل نمطًا اقتصاديًا واجتماعيًا لملايين الفلاحين في مصر، كما تمثل صورة من أهم صور سيادة صغار الفلاحين على الغذاء، وفقدانهم لهذه السيادة يحرمهم من سبل عيشهم، كما يحرم مجتمعهم المحلي من الحصول على الغذاء.

3. التربية المنزلية.. درع النساء والأطفال في الريف

لقرون طويلة ظلت تربية الدواجن والطيور في الريف المصري، ركيزة أساسية من ركائز اقتصاد الأسرة هناك. في القرى والعزب والنجوع، وفي المناطق الشعبية بالمدن، كانت تنتشر عشش الدجاج فوق أسطح المنازل، وتمتلئ خلفيات البيوت وباحاتها الواسعة بأنواع مختلفة من الدجاج والبط والإوز والأرانب والحمام والرمي.

مارست النساء في الريف المصري تربية الدواجن، خلال مئات السنين، فوفرت لأسرهن الغذاء من اللحوم والبيض، كما بعن الفائض عن احتياجات الأسر في الأسواق، فساعدت أثمانها في سد جوانب كثيرة من متطلبات الأسرة.

وساهمت "التربية المنزلية" بنسبة كبيرة من الاكتفاء الذاتي للبلاد من الدواجن وبيض المائدة، قبل أن يتوسع القطاع التجاري في مجال صناعة الدواجن.

حافظت التربية المنزلية للدواجن في الريف المصري، على سلالات محلية أصيلة من الدواجن والطيور، مثل "الفيومي والدندراوي والسناوي والبلدي" وغيرها من السلالات التي تعود لقرون طويلة وتشكل جزءًا من ثقافة أهل الريف.

لم يعد هذا الدور من قبيل الذكرى، فهو يمثل مظهرًا من مظاهر الحياة لا يزال موجودًا داخل الريف المصري، رغم تغير النمط المعماري للمنازل في الريف من حيث الشكل وطريقة الإنشاء ومواد البناء. ربما انخفضت فقط نسبة من يربون الدواجن والطيور في الريف بين النساء، لكن الملايين منهن ما زلن يحافظن على تربية الدواجن. كما لا تزال التربية المنزلية تساهم في الإنتاج المحلي من الدواجن والطيور بنحو 320 مليون طائر بنسبة 15 % من الإنتاج الإجمالي.

ينقسم نشاط النساء في الإنتاج الريفي من الدواجن إلى قسمين: الأول يتعلق بالتربية المباشرة للطيور. والثاني يتعلق باشتغال شريحة من النساء في الريف بتجارة الدواجن والطيور حيث يقمن بشرائها من الفلاحات وبيعها بالأسواق سواء في قراهم والقرى المجاورة لها، أو في المدن.

شملت عينة الدراسة الثانية، 25 امرأة من 10 قرى بـ5 محافظات هي"الشرقية والفيوم وبني سويف والجيزة والقليوبية". من بين الـ 25 امرأة اللائي شملتهن عينة الدراسة الثانية، 15 امرأة يمارسن تربية الدواجن والطيور في منازلهن وجميعهن متزوجات ولديهن أبناء من الذكور والإناث، و10 بائعات للطيور 4 منهن يساعدن أزواجهن في إعالة الأسرة، و6 يعلن أسرهن بمفردهن، وجميعهن لديهن أبناء من الذكور والإناث.

تتراوح أعداد الدواجن والطيور التي يقمن الـ 15 امرأة التي شملتهن عينة الدراسة الثانية بتربيتها ما بين 30 إلى 350 طائر، وتتنوع ما بين دجاج بلدي، وبلدي محسن، وبط، ورومي وإوز - بنسبة ضعيفة. نحو 40 % من المربيات يقمن بالتربية بغرض تغذية الأسرة من لحوم الدواجن والبيض، كهدف أساسي، ثم بيع الفائض كهدف ثانوي، وهن ضمن الشريحة التي تقوم بتربية أعداد قليلة (من 30 إلى 50 طائرًا). بينما نحو 60 % من عينة الدراسة يقمن بالتربية بهدف تحقيق عائد مالي ثابت، إلى جانب تغذية أسرهن من لحوم الدواجن.

يتراوح عائد المربيات اللائي يقمن بالتربية بهدف تحقيق عائد مالي، ما بين 1500 إلى 6 آلاف جنيه، في دورة التربية الواحدة، بعد حساب التكاليف، بحسب عدد الدواجن والطيور في الدورة وأنواعها (مدة الدورة من 50 إلى 70 يومًا بحسب نوع الطيور، ونوع العلف ومُعامل التحويل).[31]

يعتمد 40 % من المربيات – من عينة الدراسة الثانية - واللائي يربين الطيور بغرض تغذية أسرهن كهدف أساسي، في إطعام الدواجن والطيور على الأعلاف بنسبة 60 %، وعلى أنواع تغذية أخرى مثل الخبز الفائض عن الاستهلاك، وبواقي الخضروات، و"دشيش الذرة" بنسبة 40 %. بينما الـ 60 % من المربيات – من عينة الدراسة الثانية - واللائي يربين الدواجن والطيور بهدف تحقيق عائد مالي، يعتمدن على الأعلاف بنسبة 90 %، وعلى عناصر أخرى بنسبة 10 %.

تسبب ارتفاع أسعار الأعلاف بهزة كبيرة لنشاط المربيات اللائي شملتهن عينة الدراسة الثانية، حيث توقف 50 % من المربيات - بغرض تغذية أسرهن - عن تربية الطيور. فيما توقف 30 % من المربيات - بهدف تحقيق عائد مالي - عن تربية الطيور بعد تحملهن خسائر كبيرة في آخر دورة تربية قمن بها (منتصف شهر نوفمبر).

وفيما يتعلق بالبائعات اللائي شملتهن عينة الدراسة الثانية، فقد تأثرت مبيعاتهن جراء الأزمة بشكل وصل إلى النصف طبقًا للأعداد التي ذكروها عن مبيعاتهن قبل وبعد الأزمة، بسبب فشلهم في توفير الأنواع المختلفة من الطيور، بعد توقف إنتاج الكثير من المربيات اللائي كن يشترين منهن، أو بسبب انخفاض عدد الراغبين في شراء الدجاج البلدي والطيور من البط والإوز لارتفاع أسعارها. أدى انخفاض المبيعات إلى تقليص أرباحهن من عوائد البيع بنسبة 50 % طبقًا للأرقام التي ذكروها عن أرباحهن اليومية، لكن رغم الأزمة فجميعهن لم يتوقفن عن ممارسة نشاطهن التجاري.

4. العلاقة بين تربية الدواجن في الريف ووضعية المرأة داخل الأسرة

في الريف المصري، كان النساء دائمًا منخرطين في النشاط الاقتصادي للأسرة، فساعدت النساء أسرهن في زراعة المحاصيل وفي تربية الماشية، وقمن وحدهن بمسؤولية تصنيع منتجات الألبان بداية من حلب الأبقار والجاموس والماعز،

31 مُعامل التحويل هو العلاقة بين كمية العلف التي يتناولها الطائر وكمية اللحم الناتجة عن تناولها، ويمكن اختصارها: "كمية العلف التي تناولها الطائر بالكيلو ÷ وزن الطائر".

مـرورًا بصنـع الجـبن والزبـد، وانتهـاء ببيعهـا في الأسـواق. كل تلـك النشـاطات صُنفـت ضمـن عمـل المـرأة غـير مدفـوع الأجـر.

مـن بـين كل هـذا النشـاط الإنتاجـي، مثلـت تربيـة الدواجـن خصوصيـة بالنسـبة للنسـاء في الريـف، فهـو ليـس نشـاطًا تقـوم المـرأة بمشـاركة الرجـل فيـه كزراعـة المحاصيـل، أو نشـاطًا مكمـلًا لنشـاط الرجـل كعملهـا في تصنيـع منتجـات الألبـان، حيـث يـربي الرجـل الماشـية ويُطعمهـا وتقـوم المـرأة بحلبهـا وتصنيـع الزبـد والجـبن وبيعهـا. بـل أن تربيـة الدواجـن والطيـور نشـاطًا خالصًـا للمـرأة، ليـس فقـط مـن ناحيـة قيامهـا بـه وحدهـا دون مشـاركة الرجـل، بـل مـن ناحيـة التحكـم في الإنتـاج وعوائـده، فيمكنهـا في أي وقـت اسـتخدامه بحريـة في إطعـام وتغذيـة أسرتهـا، وبيعـه واسـتخدام عوائـد البيـع في احتياجاتهـا، واحتياجـات أبنائهـا مـن ملابـس ولعـب ومصروفـات المـدارس وأدوات التعليـم وتكلفـة "الـدروس الخصوصيـة"، بـل لأكـثر من ذلـك اسـتخدمت النسـاء عوائـد تربيـة الدواجـن في تجهيـز بناتهـن للـزواج، وأخـيرًا في مسـاعدة أزواجهـن بمـا يحتاجـوا مـن أمـوال، وهـو مـا ينطبـق أيضًـا عـلى العامـلات بتجـارة الدواجـن والطيـور.

تخبرنـا روايـات النسـاء الـلائي شـملتهن عينـة الدراسـة، مـن مربيـات الدواجـن بهدف تحقيـق عائـد مـالي، ومـن يعملـن بتجـارة الدواجـن والطيـور، بالكثـير مـن الحقائـق عـن وضعيتهـن داخـل الأسرة والمجتمـع، وإلى أي مـدى يمكـن لنشـاطهن في تربيـة الدواجـن أن يحسـن مـن هـذه الوضعيـة.

نورد هنا بعض هذه الروايات:

بـدأت "مديحـة" ذات الـ45 سـنة، والتـي تقيـم بقريـة "سـندنهور" التابعـة لمركـز "بنهـا" بمحافظـة القليوبيـة، تربيـة الدجـاج البلـدي والبـط، عندمـا تزوجـت قبـل 20 عامًـا، بهـدف تزويـد أسرتهـا مـن لحـوم الدواجـن والبيـض، فلقـد توارثـت هـذا عـن أمهـا. لكنهـا منـذ 7 أعـوام فكـرت في إنشـاء مشروعًـا لتربيـة الدجـاج البلـدي والبـط لتسـاعد في مصروفـات المنـزل وسـد احتياجـات أطفالهـا الأربعـة، خاصـة وأن زوجهـا لا يمتلـك سـوى قطعـة أرض لا تزيـد عـن 12 قيراطًـا.

مديحـة التـي باعـت قرطًـا ذهبيًـا و3 خواتـم كانـت تمتلكهـا، لإنشـاء حظـيرة كبـيرة عـلى مسـاحة غرفـة كاملـة أعـلى منـزل زوجهـا تسـع 200 دجاجـة، تقـول إنهـا أصبحـت تجنـي أرباحًـا تصـل لنحـو 4 آلاف في الـدورة الواحـدة (كل شـهرين أو كل شـهرين ونصـف).

لقد استطاعت مديحة أن تقنع زوجها بإدخال ابنهما المدرسة الثانوية، بعدما كان الزوج مصممًا على إدخاله مدرسة التجارة المتوسطة، حيث تكفلت بمصروفات الدروس الخصوصية والتي خاف الزوج ألا يقدر عليها. "هو الآن في كلية الحقوق" تقول مديحة بفخر كبير.

استطاعت "منال" هي الأخرى أن تُنشأ مشروعًا صغيرًا لتربية الدواجن والطيور في غرفة خلفية بمنزل زوجها، في قرية "القطاوية" مركز "أبو حماد" بمحافظة "الشرقية". بدأ مشروع "منال" بـ75 بطة بلدي منذ 5 سنوات، وصلت لـ250 بطة في الدورة، يدر عليها المشروع الآن أكثر من 5 آلاف جنيه في الدورة، يساعدها دخلها في مصروفات تعليم أبنائها الثلاثة، وهم في مرحلتي الابتدائية والإعدادية، بخلاف توفير احتياجاتهم المختلفة، كما ساهمت في تجهيز ابنتها الكبرى التي تزوجت منذ عامين.

زوج "منال" يشركها في الكثير من شؤون الأسرة ويأخذ برأيها في كل شيء، حتى أنها كان لها رأيًا حاسمًا في الموافقة على اختيار زوج ابنتها واتمام الزواج. تقول "منال" إن ذلك لم يكن يحدث قبل 3 سنوات، موعد بدأها للمشروع.

وتخلصت "أسماء" مما وصفته بـ "تحكمات" والد زوجها المتوفى منذ سبع سنوات، بعدما قررت ممارسة تجارة الدواجن في أسواق قريتها والقرى المجاورة لها، فقد اشترت قطعة أرض صغيرة بجوار بيت أخيها بقرية "الحميدية" بمحافظة "الفيوم"، من عائد تجارتها في الطيور والدواجن، واستطاعت بناء منزلًا عليها تسكنه مع أبنائها الأربعة (في مراحل التعليم المختلفة)، وترك بيت والد زوجها والذي كان يتحكم في كل شيء يخصهم منذ توفى ابنه، مقابل الإنفاق على الأطفال، قبل أن تستقل بحياتها منذ خمس سنوات عندما طرقت باب تجارة الدواجن.

خلق اشتغال الكثير من النساء في الريف بتربية وبيع الدواجن بغرض تحقيق عائد مالي مستدام، وضعية جديدة لهن داخل الأسرة، اكتسبن الكثير من الحقوق وأصبحن أعضاء فاعلين في الأسرة، لهن الحق بالمشاركة في اتخاذ القرار، والتخطيط لمستقبل الأسرة ولو بدرجة. قد يصبح هذا مهددًا إذا ما خسرن مشروعاتهن الصغيرة تلك، كما ستضرر الأسرة بأكملها خاصة الأطفال لفقدانهم، الكثير مما كانت توفره الأمهات من عائد مشروعاتهن. وحتى الأسر التي كانت تربي نسائها الدواجن من أجل تحقيق اكتفائها الذاتي من اللحوم، ستحرم من هذا الغذاء وسوف يتأثر الأطفال بذلك بالغ التأثر.

غير ذلك فإن انهيار كل أو بعض الإنتاج الريفي من الدواجن والطيور، سيطيح بسيادة الفلاحين على غذائهم، وسيحرم الملايين داخل الريف وخارجه من توفر هذا النوع الهام من الغذاء.

حلول ومقترحات

تنحصر الحلول المقترحة لحل أزمة الأعلاف، من جانب قيادات اتحاد منتجي الدواجن، بوصفه الممثل الوحيد باسم المنتجين، أو من جانب أصحاب شركات الدواجن، في توفير الدولة للعملة الأجنبية، واستمرار الإفراجات الجمركية. ومع كل شحنة يتم الإفراج عنها تتعالى الأصوات بأن الأزمة في طريقها للحل، بينما تستمر أسعار الأعلاف في الارتفاع، حيث تراوحت خلال العشرة أيام الأولى من ديسمبر/كانون الأول 2022 بين 19 و21 ألف جنيه للطن.

نحاول في هذا الجزء أن نستعرض حلولًا مقترحة للأزمة، على المدى القريب والمتوسط والبعيد، من واقع أطروحات منتجين وباحثين وعاملين في القطاع الزراعي، كما سنستعرض حلولًا جزئية طُبقت على نطاقات ضيقة.

1. بدائل تركيبات الأعلاف

طُرحت فكرة استبدال مكونات أعلاف الدواجن، من الذرة وفول الصويا، مرتفعة الأسعار، بمكونات أرخص لتخفيض تكلفة الإنتاج، منذ فترة طويلة، في البحوث المتعلقة بتغذية الماشية والدواجن والأسماك، تلك الأفكار عاد طرحها بقوة عقب الأزمة الأخيرة.

المهندس أحمد عبد العال، الاستشاري الزراعي، أحد من أعادوا طرح هذه البدائل، والتي تعددت لتشمل الكثير من الحبوب، والجذور والدرنات النشوية، والنباتات العشبية، وغيرها.

يعدد عبد العال بدائل الذرة الصفراء في أعلاف الدواجن، والتي يمكن أن تستخدم كمصدر للطاقة والكربوهيدرات، الموجودة في الذرة، وأولها الشعير وهو يحتوي على 75 % من الطاقة الموجودة بالذرة، ويجب أن يتم معالجته بالإنزيمات أو نقعه في الماء، للحد من ضرر الألياف وتحسين صفاته، ثم يتم تجفيفه وطحنه جيدًا، وهو أرخص بكثير من الذرة الصفراء.

رغـم أن الشـعير يمكـن أن يكـون بديـلًا جيـدًا للـذرة في تركيبـة الأعـلاف، إلا أن المشكلة في إنتاج مصر من الشعير والذي يعد منخفضًا إلى حد كبير، فالمساحات المنزرعة في مصر لا تتجاوز 250 ألف فدان، منها 100 ألف فدان تروى عن طريق المياه الجوفية، في محافظات الوادي الجديد والإسماعيلية والفيوم وبورسعيد، إضافة لمنطقة شرق العوينات، و150 ألف فدان تزرع على مياه الأمطار بسيناء والساحل الشمالي الشرقي.

لذا فإن استبدال الذرة بالشعير في تركيبة الأعلاف، سيعتمد أيضًا على الاستيراد، ولكن انخفاض أسعار الشعير عالميًا سيجعل من الاتجاه للشعير حلًا لتخفيض أسعار الأعلاف بنسبة ليست بالقليلة.

هناك أيضًا بعض أنواع الذرة رخيصة الثمن، تُطرح من قبل باحثين في مجال تغذية الحيوان، كبديل عن الذرة الصفراء في تركيبة الأعلاف، منها "الذرة العويجة" (الرفيعة) وهي تحتوي على نسبة تصل إلى 60 % من الطاقة الموجودة في الذرة الصفراء. وتنتشر أصناف "الذرة العويجة" في الكثير من المحافظات، وهي أرخص بكثير من الذرة الصفراء، وسجل طن "الذرة العويجة" أول ديسمبر نحو 9600 جنيه، بينما سجل سعر الذرة الصفراء 14500 جنيه للطن.

ويطرح باحثون أيضًا العديد من البدائل لفول الصويا والمسؤول عن البروتين في تركيبة أعلاف الدواجن، من بين هذه البدائل كسب القرطم، وكسب الجوار، والذي يزرع نباته في محافظات الوجه القبلي، وكسب بذرة عباد الشمس، المتوفر في مصر، وأسعاره لا تزيد عن ثلث سعر فول الصويا.

أما كسب بذرة اللفت فيعد بديلًا مثاليًا لفول الصويا حيث يحتوي على 45 % من البروتين، وإنتاجه كبير ويمكن تحميله على زراعات أخرى، (زراعته وسط زراعات أخرى بحيث لا يشغل مساحات كبيرة من الأراضي)، إضافة إلى أن فترة زراعته قصيرة، وأسعاره لا تمثل 20 % من سعر فول الصويا.

2. تطبيقات عملية

لم يقتصر البحث عن حلول لأزمة ارتفاع أسعار الأعلاف، على مجرد طرح بدائل للذرة الصفراء وفول الصويا في تركيبة الأعلاف، بل أن تطبيقات عملية تمت بالفعل على يد أصحاب مزارع صغيرة، بإرشادات من مهندسين زراعيين وأطباء بيطريين، بعضهم أخبرنا أنه قام بتصنيع كميات من العلف وصلت إلى

بضعة أطنان، بمكونات 25 % من الذرة الصفراء و25 % من الشعير بمجموع 50 % من تركيبة العلف، ونسبة 20 % من "جريش" القمح من إجمالي تركيبة العلف، و10 % من فول الصويا، بالإضافة إلى ملح، ومركزات ومضات حيوية، حدد نسبها أطباء بيطريين استعانوا بآرائهم. وفرت هذه التركيبة بحسب ما ذكروا لنا نحو 30 % من ثمن الأعلاف حسب الأسعار في الأسواق. ورغم أنهم يقرون أن تجربتهم تحتاج إلى الوقت لإثبات جودتها، وأن هناك صعوبة في فعل ذلك بكميات كبيرة، إلا أنهم يعتبرونه حلًا ولو مؤقتًا. وهم أيضًا يعتبرون النقطة الحاسمة هي أن تثبت هذه التركيبة فاعلية في "مُعامل التحويل" لدى دواجن التسمين. ومُعامل التحويل هو العلاقة بين كمية العلف التي يتناولها الطائر وكمية اللحم الناتجة عن تناولها، ويمكن اختصارها: "كمية العلف التي تناولها الطائر بالكيلو ÷ وزن الطائر" ويختلف مُعامل التحويل على حسب نوع الطيور ويكون أسرع في "بداري التسمين" (الفراخ البيضاء).

لكن التوجه إلى تصنيع أعلاف ببدائل أرخص للذرة الصفراء وفول الصويا في تركيبة العلف، يتطلب أكثر من مجرد محاولات تصنيع بدائية وفردية من قبل أصحاب الحظائر والمزارع الصغيرة، إنه يتطلب جهدًا بحثيًا من قبل مراكز البحوث الزراعية ومراكز بحوث الحيوان وهيئة الطب البيطري ووزارة الزراعة. وتحتاج قبل كل هذا تكتل صغار المنتجين في روابط تستطيع أن تكون رقمًا فاعلًا في صناعة الدواجن في مصر، وتساعدهم مجتمعين على جلب أعلاف رخيصة بكميات كبيرة وتجريب تركيبات مختلفة وتسويق إنتاجهم بشكل جماعي.

3. الزراعة التعاقدية.. حل مستدام للأزمة

لقد أعطت الحرب الروسية على أوكرانيا، لطمة كبيرة، لتلك الدول التي اعتبرت أنها ليست مجبرة على إنتاج غذاء ما، طالما أنها قادرة على جلبه من الخارج، والتوجه بدلًا من ذلك إلى نشاطات واستثمارات تدر أرباحًا أكبر.

في مصر، كان هذا التوجه التجاري الساذج، نتاجًا لاعتماد مفهوم "الأمن الغذائي" كبديل لمفهوم "الاكتفاء الذاتي" في السياسات الزراعية والغذائية للنظام المصري طيلة العقود الأربعة الأخيرة، حيث أُهملت زراعة القمح والذرة وغيرها من الزراعات الغذائية والاستراتيجية الهامة، في مقابل زراعة محاصيل بغرض التصدير، ليست لها أهمية في منظومة الغذاء المصري.

اليـوم وقـد أُثبـت كارثيـة السياسـات الاقتصاديـة والزراعيـة في مـصر، فـإن الوقـت قـد حـان لتطبيـق سياسـة "الزراعـة التعاقديـة"[32] عـلى الكثـير مـن المحاصيـل الزراعيـة، ومنهـا الـذرة وفـول الصويـا، وهـو مـا سيشـجع الفلاحـين عـلى التوسـع في زراعتهـما، في "عـروات" مختلفـة للحـد مـن الاعتـماد عـلى الاسـتيراد، لقـد أصبـح هـذا مطلبًـا ملحًـا لحـل أزمـة نقـص الأعـلاف عـلى المـدى المتوسـط والبعيـد، وبشـكل مسـتدام.

الغريـب أن الحكومـة تقـول الآن بـضرورة تطبيـق سياسـة الزراعـة التعاقديـة عـلى محصـول الـذرة، وتراهـا كـما نراهـا حـلًا للأزمـة، رغـم أنهـا مـن تعطـل تفعيـل قانـون الزراعـة التعاقديـة. فبعـد مـرور 7 سـنوات عـلى صـدور القانـون، لم يُفعـل سـوى عـلى محصـولي قصـب السـكر، والبنجـر، لتوفـير متطلبـات مصانـع السـكر، وقـت أثبتـت سياسـات الزراعـة التعاقديـة في هـذه الحالـة نجاحًـا كبـيرًا، في الوصـول إلى زراعـة الكميـات التـي تحتاجهـا صناعـة السـكر في البـلاد.

تفعيـل قانـون الزراعـة التعاقديـة - " قانـون رقـم 14 لسـنة 2015 بشـأن إنشـاء مركـز الزراعـات التعاقديـة" - مـن شـأنه أن يحـل محـل سياسـة "الـدورة الزراعيـة"[33] التـي تـم إيقـاف العمـل بهـا منـذ أوائـل الثمانينيـات، لتغـدو مـصر مـن وقتهـا بـدون سياسـات زراعيـة واضحـة، سـوى أن يلهـث رجـال الاسـتثمار الزراعـي - بدعـم مـن الدولـة - وراء متطلبـات التصديـر وزراعـة محاصيـل بعيـدة كل البعـد عـن الاحتياجـات المحليـة مـن الغـذاء.

سـيؤدي تفعيـل سياسـة الزراعـة التعاقديـة، إلى تحسـين الإنتاجيـة مـن المحاصيـل المتعاقـد عليهـا بمراقبـة وتوثيـق "مركـز الزراعـات التعاقديـة"، وتُخلـص الفلاحـين مـن قبضـة التجـار والوسـطاء وتمكنهـم مـن أفضـل تسـويق لإنتاجهـم، وتقـضي عـلى عـدم

32 "الزراعة التعاقدية" هي إنتاج زراعي يستند إلى تعاقد قبل عملية الزراعة، بين المزارعين والمشترين سواء أكان المشترون أشخاص أو شركات أو مؤسسات حكومية. ينص التعاقد على التزام المزارعين بتوريد أصناف محددة من المحاصيل بجودة محددة وبكميات تقريبية بحسب الإنتاجية المفترضة للمساحة المتفق على زراعتها. فيما يلتزم المشتري بدفع الأسعار المتفق عليها في المواعيد المتفق عليها، وقد تضمن بعض التعاقدات تقديم المشتري خدمات إرشادية للمزارعين وتقديم أصناف متطورة من التقاوي، أو تقديم خدمات تمويلية. وطبقًا لقانون الزراعة التعاقدية المصري - " قانون رقم 14 لسنة 2015" - يشرف على التعاقد "مركز تسجيل وتحكيم العقود الزراعية" والمنشأ بحكم نص القانون، ويختص بتسجيل العقود والتأمين عليها وحل النزاعات، وضمان حقوق الأطراف.

وتضمن سياسة الزراعة التعاقدية توفير المحاصيل المطلوبة، سواء للغذاء أو لعمليات الإنتاج، كما تعمل على تجميع محاصيل أراضٍ مترامية الأطراف ما كان لأحد الوصول إليها لولا تلك السياسة، وتدرجها داخل منظومة الإنتاج. كما تضمن للمزارعين أسعار عادلة وتنمي من إنتاجيتهم، وتخلصهم من نهب التجار والسماسرة للعوائد الحقيقية لإنتاجهم، ما يزيد من هامش أرباحهم.

33 "الدورة الزراعية" هي سياسة زراعية إجبارية تبناها نظام الرئيس جمال عبد الناصر عقب حركة الجيش في يوليو 1952، بهدف الاستفادة من ميزات الإنتاج المجمع ووفورات الحجم. وكذا تلبية الاحتياجات الغذائية عن طريق توحيد المحاصيل وأوقات الزراعة والحصاد، عن طريق الجمعيات الزراعية بالقرى والعزب المصرية. ما حقق اكتفاء ذاتيًا في العديد من المحاصيل الغذائية لسنوات طويلة.

اليقين لدى الفلاحين في حجم عوائدهم من الزراعة، حيث يحدد في العقود السعر مقدمًا.

كما سوف ينجح تطبيق قانون الزراعة التعاقدية في المقابل، في تجميع الحيازات الزراعية الصغيرة، ما يُمكن الدولة والجهات المتعاقدة، من الوصول لمحاصيل أراضٍ ما كانت لتصل إلى إنتاجها بأي حال من الأحوال قبل ذلك.

إن الضغط الآن من أجل تفعيل سياسة الزراعة التعاقدية على محصول الذرة وفول الصويا، هو السبيل الوحيد لحل مشكلة ارتفاع أسعار مستلزمات الأعلاف. هذا الضغط يتطلب تحركًا من قبل المعنيين بصناعة الدواجن في مصر وأصحاب المصلحة، والمؤسسات التشريعية والنيابية.

ورغم أن هذا التحرك له صعوبات كبيرة في ظل المناخ السياسي في البلاد، والوضع التنظيمي لمنتجي الدواجن، إضافة للوضع النيابي المتردي، بعد انتزاع أنياب مجلسي النواب والشيوخ وتفريغهما من عناصر المعارضة والممثلين الحقيقيين للفلاحين وصغار المنتجين والعمال، إلا أن مثل هذا الضغط لا يزال ممكنًا وفعالًا أيضًا. يمكننا التدليل على ذلك بما أحدثه التحرك الاحتجاجي من قبل بعض معامل تفريخ "الكتاكيت"، بإعدام أعداد كبيرة من "الكتاكيت" أمام الكاميرات وبث الفيديوهات على مواقع التواصل الاجتماعي، منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2022، كتعبير عما يمكن أن تحدثه أزمة نقص وارتفاع أسعار الأعلاف من دمار لصناعة الدواجن.

ورغم أن هذه المشاهد لم تلق تعاطفًا جماهيريًا، لقساوتها الشديدة، فإنها أرغمت الحكومة على الإفراج عن كميات كبيرة من حبوب الذرة وفول الصويا من الموانئ، كما تحرك العديد من نواب البرلمان بغرفتيه – النواب والشيوخ – بتقديم طلبات استجواب وإحاطة لمسؤولين حكوميين، بشأن الأزمة.

لم يكن طرح الزراعة التعاقدية كحل لأزمة الأعلاف، بعيدًا عن صغار منتجي الدواجن الذين أجرينا معهم المقابلات، فأكثر من 80 % من عينة الدراسة يرون أن التوسع في زراعة الذرة الصفراء وفول الصويا هو الحل الجذري لهذه الأزمة، وليس تسريع وتسهيل الإفراجات الجمركية، وتوفير المستلزمات عن طريق الاستيراد، كما يطرح قادة اتحاد منتجي الدواجن دائمًا. كما يدرك أغلب من تحدثنا إليهم أن التوسع في زراعة الذرة الصفراء وفول الصويا، لا يمكن أن يتحقق إلا بسياسات تنصف الفلاحين، وتعطيهم أفضل إمكانية لتسويق إنتاجهم بأسعار عادلة، وهو ما يرون أن الزراعة التعاقدية سوف تضمنه.

4. تكنولوجيا الاتصال ومحاولات التنظيم ونقل الخبرات

لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دورًا في مواجهة هذه الأزمة، ربما لا يزال الوقت مبكرًا لرصده بدقة، وقياس مدى تأثيره.

انتشر عقب الأزمة عشرات الصفحات و"الجروبات"، على مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة "فيسبوك"، حملت أسماء ترتبط بصناعة الدواجن، والأعلاف والحبوب. ضمت الصفحات و"الجروبات" مئات الآلاف من منتجي الدواجن، من صغار أصحاب المزارع ونساء التربية المنزلية، وتجارًا للحبوب وأصحاب مصانع أعلاف صغيرة، ومعامل لتفريخ الكتاكيت، ومهندسين زراعيين وباحثين وأطباء بيطريين.

لعبت هذه التجمعات على مواقع التواصل الاجتماعي، أدوارًا متعددة، فقدمت بيانات يومية عن أسعار الأعلاف والحبوب و"الكتاكيت" ولحوم الدواجن، وأوضحت حقيقة تلك الأسعار، ورصدت تباياتها. كما لعبت دورًا في تواصل أصحاب مزارع دواجن مع تجار حبوب ومزارعين، لشراء كميات من الذرة والشعير وفول الصويا. وطُرحت عبر تلك االتجمعات أنواع مختلفة من الأعلاف أسعارها منخفضة بشكل كبير عن أسعار المصانع الكبرى، وقدم مربيو دواجن خبراتهم عن استخدامها في إطعام قطعانهم، ومدى جودتها ومُعامل التحويل في الدواجن والطيور، عند هذا الاستخدام.

نقلت هذه التجمعات عبر مهندسين زراعيين وباحثين وبيطريين، وصفات لعمليات تصنيع بدائي لأعلاف الدواجن، واستبدال مكونات مرتفعة الثمن مثل الذرة الصفراء، بأخرى منخفضة الثمن مثل الشعير و"جريش" القمح، وبُثت مقاطع فيديو على "فيسبوك" و"يوتيوب" توضح طرق التصنيع عمليًا.

كما حذرت تلك التجمعات على مواقع التواصل، من استغلال مكاتب الوساطة والسمسرة، للمنتجين الصغار، بتحديد أسعار الدواجن بانخفاض كبير عن سعر البيع للمستهلك، ما يزيد من نصيب تجار الجملة على حساب هامش أرباح المنتجين، وشهرت بتلك الممارسات وفضحت بعض الاتفاقات بين التجار والسماسرة، للسطو على الإنتاج بأسعار منخفضة.

لقد خلقت هذه التجمعات، في نتائجها الأولية - إلى جانب تقديم الخدمات المعلوماتية والإرشادية، ونقل الخبرات - ارتباطًا بين صغار منتجي الدواجن، لكن هذا الارتباط لا يمكن أن يحل محل تكتلات وروابط المنتجين على الأرض.

خاتمة

الحجم الكبير لأزمة صناعة الدواجن في مصر، جراء ارتفاع أسعار الأعلاف، لا تنكره المؤسسات الحكومية، ولا "اتحاد منتجي الدواجن"، بوصفه الكيان التنظيمي الوحيد الذي يتحدث باسم هذه الصناعة الكبيرة، وإن كان صغار المنتجين يعتبرونه معبرًا فقط عن مصالح قياداته، هؤلاء الذين يمتلكون كبرى شركات الإنتاج الداجني في البلاد.

لكن مسؤولو الحكومة وقيادات اتحاد منتجي الدواجن يروا أن الأزمة مستوردة جلبتها إلينا الحرب روسيا على أوكرانيا، والتي أشعلت الأسعار، بينما يلخصون الأزمة محليًا في التعقيدات الجمركية والبنكية، وتوقف الإفراجات عن شحنات الذرة وفول الصويا، نتيجة لعدم توفر الدولار.

كما أوردنا، لم يكن ذلك سوى عَرَض لمرض أساسي يتمثل في ضعف الإنتاج الزراعي وتوجه السياسات الزراعية بعيدًا عن الاحتياجات المحلية من الغذاء، وهشاشة الاقتصاد المصري بشكل عام.

لقد حاولنا أن نطرح حلولًا من واقع تجربة صغار المنتجين، هؤلاء الذين يتحملون التكلفة الأكبر للأزمة، لكون مشروعاتهم الإنتاجية أضعف من أن تصمد أمام أزمة طويلة. فتحليل البيانات المستخلصة من المقابلات يخبرنا بأن 15 % من عينة الدراسة لم يستطيعوا الصمود أمام الخسارة في دورة أو دورتين تربية على الأكثر، حتى قرروا إغلاق مزارعهم.

لكن هذه الحلول، سواء المطروحة من صغار المنتجين أو الباحثين، أو حتى المتعلقة بتطبيق سياسات الزراعة التعاقدية على المحاصيل المستخدمة في صناعة الأعلاف، تحتاج إلى قوى اجتماعية فاعلة من صغار المنتجين - أصحاب المصلحة الحقيقيين - من أجل الضغط بهدف تطبيقها.

الخريطة التنظيمية لمربي الدواجن في مصر تخلو إلا من الاتحاد العام لمنتجي الدواجن، والذي يسيطر على قيادته عدد من أصحاب كبرى شركات الإنتاج الداجني والتي تضم شركات دواجن وأعلاف وأدوية ومعدات مزارع، وعلى رأسهم رئيس الاتحاد محمود العناني، صاحب شركة الدقهلية للدواجن، وعضو المكتب التفيذي للاتحاد، أنور العبد، رئيس مجلس إدارة شركة الأهرام للدواجن.

لـذا فـإن سياسـة الاتحـاد في أوقـات كثـيرة إن لم تكـن عـلى طـول الخـط، متضاربـة مـع مصالـح صغـار المنتجـين، ولا تعـبر سـوى عـن مصالـح تلـك الـشركات. وهـو مـا يحتـاج إلى بنـاء روابـط وتكتـلات قاعديـة حقيقيـة تعـبر عـن مصالـح صغـار منتجـي الدواجـن، بوصفـه الحـل الأكـثر أهميـة ونجاعـة مـن أجـل حمايـة مصالحهـم وتجنب فقدهـم السـيادة عـلى الغـذاء.

هنـاك معوقـات تحـول دون تشـكيل تلـك التكتـلات والروابـط في مقدمتهـا - إذا مـا اسـتدلينا بنتائـج تحليـل بيانـات عينـة الدراسـة - أن 75 % مـن صغـار المُنتجـين لا يؤمنـون بجـدوى هـذه الروابـط، لأسـباب متعـددة ذكرناهـا سـابقًا، لكـن تلـك القناعـة مـن شـأنها أن تتغـير لديهـم، إذا مـا بـدأ العمـل عـلى الأرض طليعـة هـؤلاء المنتجـين والتـي تبـدي الاسـتعداد لبنـاء مثـل تلـك الروابـط، حينهـا سـوف يدركـون أهميـة تكتلهـم لحمايـة مصالحهـم، وتطويـر مزارعهـم والقفـز بإنتاجيتهـا، ومواجهـة المحـاولات المسـتمرة مـن قبـل أصحـاب رؤوس الأمـوال لتوسـيع نفوذهـم في هـذا القطـاع الهـام، والخصـم مـن مسـاحة المنتجـين الصغـار. إضافـة للنتائـج السريعـة التـي يمكـن أن تحققهـا هـذه الروابـط والتكتـلات في مواجهـة مشـكلات نقـص مسـتلزمات الإنتـاج، وعمليـات التسـويق بعيـدًا عـن اسـتغلالية السـماسرة وشركات الوسـاطة.

المشـكلة الحقيقيـة تكمـن فيمـن يسـتطيع أن يدفـع هـذا القطـاع الواسـع، وغـيره مـن قطاعـات الإنتـاج الريفـي في هـذا الاتجـاه وكيـف! في ظـل المُنـاخ العـام الخانـق، والوضعيـة الصعبـة للقـوى السياسـية ومنظـمات المجتمـع المـدني والمؤسسـات الفلاحيـة، يتطلـب دفـع هـذا القطـاع عمـلًا ذو طابـع نضالي مـن قبل تلك المؤسسـات لتقديـم الدعـم الإرشـادي والقانـوني والدعـائي الـلازم لبنـاء هـذه الروابـط.

تبقـى أيضًـا مسـؤولية دعـم النسـاء مـن مـربي الدواجـن في الريـف، لمواجهـة الأزمـة، واسـتمرارهن في الإنتـاج، مسـألة غايـة في الأهميـة، مـن أجـل حمايـة إنتاجهـن، الـذي يلعـب أدوارًا متعـددة بدايـة مـن تغذيـة الأسرة وتلبيـة احتياجـات الأطفـال مـن عائـد البيـع، ومـرورًا بتحقيقهـن لدرجـات مـن الاسـتقلالية وتحسـين وضعيتهـن داخـل الأسرة، ونهايـة بمسـاهمتهن في عمليـة الإنتـاج الداجنـي والسـيادة عـلى الغـذاء عـلى المسـتوى العـام.